



ولم يره ابا قول مع سلامة الصارم وقوتها وارتفاع مواعع عنهم بل قد كلفنا
 قولهم وحي هذا الكلام وواضح عن فهمهم من الصريح عن ابي جعفر عليه السلام قد ارادتم الهدى
 فهو موادار ايتونه فافطروا وليس بالاراد ولا بالتظني وكلف بالروية والروية ليس ان يقوم
 عشرة فتنوا وافي قول احد هوذا هو فينظر لسعة فلا يرويه اذا راه واحد راه عشرة
 والى واذ كان على فام شعبان بين واخا للذهب المشهور جيت وبالحلة الوجود عدم
 امدول عن ظاهرا الخبر الكثرة المعصدة بالشبهة انتهى والحق من قوله هذا بعدنا ويلي الاخبار
 الدالة على ما ذهب اليه المشهور بحملها على صورة كصد النظر معها وبمجد اخبر اثنين في صورة
 لا كصد النظر بقول المدين كما اذا ادعوا الوضوح ولم يره ابا قول ويلي هذا التاويل
 الاعدول عن ظاهرا الخبر الكثرة المعصدة بالشبهة فقولا الاخير الذي هو بنا
 حكمه على ما ذهب اليه المشهور من ان ويلي فرجع الاخبار ثم نقول انما لا تعتبر
 المدين من جهة نقل الشاع على اعتبار لا من جهة افادتها النظر كما هو صريح بنف في الشاع
 حيث قد وليس المتوهم في شهادة المدين باعتبار افادتها النظر انما لب ضرر منسب اليه
 فيما كصد فيه النظر انما لب ولبه لا كصد النظر اي احد من القوان اذا كان ماليا للنظر
 اي احد من شهادة المدين او اقر من منه باب اعتبار نقل الشاع انما من غير اعتبار شهادة
 المدين في الهدل وغيره بقول باعتبار مطلق لا باعتبار انها بعد النظر حتى اذا لم كصد
 النظر من شهادة ردت شهادة انها قوله بل قد كصد العلم بخلاف قولهم اقول اذا حصل العلم
 بخلاف قول المدين فلا يثبت ان المصير الى العلم واجب لانه لا ينفك فوق العلم ولكن يترجم
 خلافا مفروض لان المفروض عدالة المخبر عن طريق الهدل واذا حصل العلم بكذبا فقد
 فوجاهة العدالة وهذا خلف بل هذا الكلام مستتر بين اثنين وخمس فاذا فرض حصول
 العلم بخلاف قول اثنين في اقسام الاتفاق واذ عرفت هذا فاعلم ان الطريق
 العلم عند الجمع بين الاخبار لتفصيل المطلق بالمعنى كما هو متعارف بين الصحاب بان يحد الاخبار

شماره

۴۶۵

فهرست

الطهارة الشهادة المدين على ما اذا كان في السماء علة في غير شهادتها مطلقا سواء كانا
 واحد المصدر من خارج او داخل المحل في السماء من انهم والقام واما لها فلا يقبل
 جنة الشهادة فحين سواها فاما داخرا او خارجا كما هو موثر صحيحة ابراهيم بن
 عثمان انما رز ولا تقتر برواية جيب الجاهل وان اقتر بموداء الصدوق لعدم الدلائل
 لبعثها لجهالة الرواية بالنسبة اليه وعمل الشيخ والصدوق عليها لا يوجب كونها صحيحة لانها
 كثيرا ما يعلل على التواتر فيتم ان يكون الرواية موثقة كما يكتفون صحيحة فمع هذا لا يمتنع
 لا تقبل لتقصير الصحاح والكثرة مستغفلة وتجدد في الرواية عده عبد الله بن بكير بن اعين
 في موثق فمع عدم الرواية وانظر للرواية وليس روية السلال ان يكثر الرجل والرجلان فيقولان
 راينا انما الرواية ان يقول القائل رايت يقول القوم صدق وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم
 في صحيح عن ابي جعفر عليه السلام قد اذا رايتهم السلال فيقولوا انما رواه كورة عن قريب
 واجمع العلامة لسلازم ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس في صحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قد ثبت امر المؤمنين عليه السلام اذا رايتهم السلال فيقولوا او شهد عليه عدل من المسلمين
 وان لم يروا السلال الا من وسطهما او افوه فاتم الصيام الى الليل وان غم عليكم
 فقدوا فليكن بينكم ثم افطروا وبان الاحتياط للعبادة بقصر قبول قول الواحد ولان
 شهادة الواحد تفيد الرجحان لكونه من رمضان وموجوبته كونه من شعبان ولا يجوز عقلا
 العمل بالرجوع فيستعين العمل بالراجح اذا لا فروع عن التقيض عملا وباطلا وواجب عن الخبر
 في المنتهى بان غير دال على كل النزاع اذا ثبت في الرواية للادول وفيه نظر اذا لفرق بين الاول
 وثاني لان الاول هو كبحي شهادته المدين بعباطة الشهادتها ولا فاعل بالفرق بين
 وجوبه وافطاره بان يقول بوجوبه بشهادة المدين وبافطاره بشهادة عدل واحد وانه
 عنه في التذكرة بان لفظ العمل يصح إطلاقه على الواحد فزاد لانه مصدر يصدق على العمل
 واليكثرة لقول رجل عدل ورجلان عدلان ورجال عدل وكذا في مختلف حيث في كل قول

والا ف

كصدوق على الواحد يصدق على الكثير كقصد المدين في اللغة انهم وجوابه في التذكرة من حيث
 عموم قيله بانه مصدر واحد يصدق على القليل والكثير غير واضح لعدم ثبوت الكثرة في
 المصادر مطلقا اما لفظ العمل بخصوصه فمع كصح به اهل اللغة ولفظ الجفر وزاد في
 الصحاح مونس بانه اسم الجمع ولذا عمل من العمل في مختلف وايضا في مختلف
 بصنف الرواية لان في طريقها محمد بن قيس وهو مشترك بين جماعة منهم الواحد رور
 عن ابي جعفر عليه السلام وهو صنف فليد هذا واما عن حجب التذكرة بان الظاهر كون
 الراوي هو ابي جعفر في اللغة بقرينة رواية يوسف بن عقيل عنه واثواب عن التذكرة بان
 الاصل معارض للاحتياط وعمر الثالث يمنع الرجحان قد علمته ومنع افادة خبر الواحد
 من الرجحان لان مشاركة الخبر في الاصل مع عدم الرواية ونسبها الى غيره فيقيد
 ظن التنبه على الراوي ولكن طريق اخر في جواب عن احتياج السلازم هو ان يروى
 الخبر معارض للاختصاص للكثرة المشهورة بين الصحابة فيجب طرده لقوله في صحيح فاما
 بين الصحابة وانما كذا في التذكرة او كذا في رواية اخرى في الرواية المشهورة
 كما مر في لفظ العمل فيحجب الاخبار بانه اجتهاد في مقتضى النص والنقل انما يمكن به
 تحت التنبه على الاحتياط وواجب حجب التذكرة بالاضطراب في العمل فليست فقط
 فتعلق الحكم به حيث قد ان هذه الرواية اورد الشيخ في الاستبصار بوجهين احدهما كلفه
 المصنف والثاني كذا اذا رايتهم السلال فيقولوا او شهد عليه عدل من المسلمين
 ورواه في المنتهى بوجهين احدهما كذا في صورة الثانية اذا رايتهم السلال فيقولوا
 او شهد عليه عدل من المسلمين وفي هذا الاضطراب في نقل المتن بين الخبر فتدبر
 في منها فروع فذكرنا في اخره في غيره قد الاول صرح العلامة وفيه بانه لا يفرق في ثبوت
 السلال بان يروى في العموم والفظ حكم الحكم فلوراه اثان ولم يشهد احد انكم واجب في
 سمع شهادتها وعرف عدتها العموم والفظ وهو كذا في قول العلوق عليه السلام في صحيفه مفترق
 حازم فان شهد عندك من ههنا من زمان بانها راياه فاقضه وفي صحيفه العبد وقد رايت

٢
 وانما علة في تصديق الخبر في مختلف

في صحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قد ثبت امر المؤمنين عليه السلام اذا رايتهم السلال فيقولوا او شهد عليه عدل من المسلمين

ان كان الشهر ثلثة وعشرين يوما افترض ذلك اليوم قبل الا ان يشهد لك بينة مدول فان
شهدوا انهم رآوا الهلال في ذلك وقت ذلك اليوم اقول يا رب قول من الذي يثبت
انما هو شرط في ثبوت الهلال انكم يجوزون ان تكونوا مختلفين في ان وقت رؤية الهلال
بالاستقامة والاختلاف بطلت شهادتهما ولا كذلك لو اختلفوا في زمان الروية مع انهم اللية ولو
شهد احداهما بروية شين الاثنين وشهد الاخر بروية رمضان الاربعاء استدلوا بقول
الاتفاق فيهما في عدمه لان كلاهما في نفس الوقت في شهادتهما ولم تثبت احدهما اقول انكم بطلان
شهادتهما عند اختلافهما في وصف الهلال في الاطلاق فينظر رقيبهم لو ادعوا كل واحد منهما
القطع عن خلافه فيقول الاخر في الوصف لا يجوز ان يتوكل في شهادتهما قطعا اما لو لم يدعيا القطع
بل ادعوا الواحد منهما القطع على الاستقامة والاخر فيقول بالاختلاف شبهة فلا يسبق فيقول شهادتهما
لعدم تعارض القولين لكونا رابع قول الثاني في قول الاول وكذا لو كانا مختلفين في وقت رؤية الهلال
التي شاهدها مع اختلافهما بالجهة وقطعها بالروية لان رتبة الشهادة لا يلتفت الى وصف
الهلال لان الغرض من الشهادة هو الروية ومن حصلت لا يلتفت الى ان كان في وصف الهلال
لعدم تحقق الغرض بوصفه واذ كان هناك رتبة شهادتهما في اختلاف المكان منهم في الوصف
للاثنين الاخرين فيقول احد الان منهم بالاستقامة وعدلان اوزان بالاختلاف في حكم
في قبول الشهادة وعدم قبولها في التفتيش الذي من اختلاف العدلين ولا عيرة باختلاف زمان
الروية مع انهم اللية كما افاد السيد في شهادتهما اما لو اختلفوا في روية العدلين بان شهد احدهما
برؤية الهلال في ان الاثنين وشهد الاخر بروية الهلال في رمضان الاربعاء قالوا فربما يقول
شهادتهما لا تقدر كل واحد منهما على بطلان والذين يطعنون في اخبارنا انهم لا يثبتون
منها ان المعتمد في شهادة العدلين للهلال اتفاقهما في روية الهلال واحدا في صحة
منصور بن حاتم في روية فان شهد عندك في بطلان رمضان بانها رايته فافضه وفي صحف
اخرين في روية الهلال فقد كان شهر رمضان في روية من في روية الله الا ان
قد لا يجوز في روية الهلال اذا لم تكن في السماء عند انقضاء شهادتهما فيكون وسواها كيرة

وان كان في شهر رمضان
شاهدوا انهم رآوا الهلال

والله اعلم

وبالكيفية كما ورد لفظ الهلال في الاخبار المتقدمة للشهادة من غير اضافة الى شهر فلما اراد
بطلان رمضان والاتفاق في روية لا تعلم قطعا من كل اتفاق ليس بجوهرية بل بغير
اذ كان في كل حكم من روية خلافه وانت تعلم ان بيننا في هذه المتفرقة بين المعتمد
والجزم بين المتفرقات كما هو جازم في السنة الفقهاء ومع هذا انكم ثبتوا انوا
بأنفسهم ككتاب لا ينفون حجة بل هو اقرب الى القياس في الثالث لا ينفون
قول من هو اليوم الصوم او الفطر بل يجب على من مع الاستقصاء للاختلاف في الاقوال
في مسئلة فيجوز استناد ذلك الى سبب الاتفاق في ذلك مع نفسه لم يعلت الموافقة
اجزاء الاطلاق كما في الجرح والتمسك اقول هذا جرح ومثاله ما مر في الثاني
من اعتبار الشهادة المعتمد اذا اختلف في العدلين والاتفاق في المعتمد وعدم اعتبار
وهو من جهة من جهة الاتفاق الرابع في شهادتهما بالمشاهدة على المشاهدة
قد لا يربط في التذكرة وسنده الى علاننا وشمس عليه بصلاته البراءة واختصاصه ورد
القول بالاموال وبفوق الادمين وقيل نعم وبه جزم ان روية غير نفس خلاف اخذ
بالقوم وانما ما يصلح للتفتيش والتفتيش الى ان الشهادة حتى لازم الاداء فيجوز الشهادة
عليه كبر الحقوق ولا بأس به ولو استندت الى ان الشاهد صفيه للعلم وجب القول
قطعا اقول في قول الاول اقرب للاصل والتفتيش في المعتمد بان ينادى من الاخبار من
اعتبر شهادة الاصل بل بعض الاخبار في روية كقوله عليه السلام في صحف منصور بن حازم
فان شهد عندك في بطلان رمضان بانها رايته فافضه وفي صحف المعتمد في شهادتهما
انهم رآوا الهلال في ذلك وقت ذلك اليوم وكذا صحف زيد الشحام وارجاء
حكم الاخبار الواردة في حقوق الناس في بطلان رمضان الى ان الشهادة حتى لازم الاداء
فيجوز الشهادة عليه كبر الحقوق قبائل لا تقول به مع انه في لفظ الاخبار الصحيحة
وتبدل على يجوز الشاهد المعتمد ما روي في صحيح عجم ثم في صحيح عجم في صحيح عجم

في الشهادة

انه قد فسرهم في نسخة وعشر من نسخة الكائن في نسخة عاولة على اهل مصر اهلهم صوابين
 على روية قضاة قضاة في نسخة لا يخرج ان شهادة اثنين حيث فسرنا انهما مع عدم
 حصول الشك انما منه فلا ريب في الاجزاء بالالف اقول الامر كذلك لعدم اعتبار
 عدد معين في الشك في الف اقول ان كل قول اياكم الشرع وصدقه في ثبوت البطلان
 فيه وجهان احدهما ان هو خيرة الدروس لعموم ما دل على ان كل ما لم يكن بعبء ولا في
 فانت عنده البينة فكم ينكر وجوب الرجوع الى حكمه كونه من الاطام والحق اقول من البينة
 ولان امر مع في الدلائل في الشهادة المدين وما يتحقق به العدالة الى قوله فيكون مقبولا
 في جميع احوال ووجه عدم لطلاق قوله عليه السلام لا اجيز في روية البطلان في الشهادة
 رجلين عدلين اقول فيتم تخصيص عموم ما دل على ان كل ما لم يكن بعبء بقوله في قوله
 لا اجيز في روية البطلان في الشهادة رجلين عدلين ووجه تخصيص الرواية بغير اياكم
 الشرع ووجه الاول لاصح واعلم انه اذ روى البطلان في بعض البلاد المتقاربة
 التي لا تختلف مطالعها من بعض الاقرب وجب العموم على كنهها جميعا بلا خلاف ولو
 روى في بعض البلاد البعيدة التي تختلف مطالعها بالنسبة الى بعض اوقافها والحيات
 والروم والايوان فينبغي ان يكون الوجوب فيها بالاول من ان
 واشهر هو ان في وهو الاقرب وقيل بالاول فلورور في غروب كعب الصوم
 في من هو في الشرق اذا قام البينة على روية في غروب عند من هو في الشرق في كذا بقدر
 عن العلامة انه على في التذكرة عن بعض علماء قولنا بان حكم البلاد وكلها واحد فمتر
 روى البطلان في بلد وكله ان اول الشهادة كان ذلك الحكم ماضيا في جميع اقطار الارض
 سواء تباعدت البلاد او تقاربت اختلفت مطالعها او لا لئلا ان الشك
 وجوب الصيام بالروية فقد ليس على اهل القبلة الا الروية ليس على المسلمين للاروية وروية
 البطلان لا يكون الا اذا لم يطع بلد فان لم يره مع المكان روية فينبغي البينة ولا

وفاي في نسخة
 واما في نسخة
 اذ كانا في نسخة
 بالعبء في نسخة
 اجاز في نسخة

والشك في ثبوت
 الاقدام بالعبء
 القربة

في الاول

وهذا ليس في الدلائل بالنسبة الى بلاد متقاربة لم يختلف مطالعها اما اذ روى في بلدة بعيدة
 روية في تلك البلدة من جهة عدم طلوعه في مطلع بلدنا فذلك كالتصديق كما هو متبادر من اخبار
 الروية لان التكليف بالروية يقتضي المكان الروية لان عدم جواز التكليف بالاطمان
 واذا لم يكن فليس ولا يمس باختلاف التكليف في جهة اختلاف السبب كما في اوقاف القلوة
 فان من روى في بلد البعيدة كالهند والواق في مختلفه قطعا فينبغي صلوة المغرب في اهل
 الهند قبل وجوبه على اهل العراق ومنه هذه المسئلة في ثبوت روية الارض وعدمها
 ولا ريب في ثبوت كونهما جزءا للتحقق باختلاف المطالع وانما روى في الامم يختلف
 مطالع اقطار الارض قطعا ولا من روى بها وما أحسن ما قبل الحق الشيخ في الدبر في شرح القواعد
 قمر ومنه هذه المسئلة في ان الارض هل هي كرية او مسطحة والاقرب الاول لان
 الكواكب تطلع من اماكن الشرفية قبل طلوعها في اماكن الغروبية وكذا في الغروب وكل
 بلد غربي له من الشرفية قبل طلوعها في غروبها في غروبها في غروبها في غروبها
 وانما عرفنا ذلك بارصاد الكسوفات القمرية حيث ابتدأت في ساعات اقدم من مكان
 بلدنا في اماكن الغروبية واكثر من ساعات بلدنا في اماكن الشرفية فثبت ان غروب
 الشمس في اماكن الشرفية قبل غروبها في بلدنا وغروبها في اماكن الغروبية بعد غروبها
 في بلدنا ولو كانت الارض مسطحة لكان الطلوع والغروب في جميع اماكنها في وقت
 واحد ولان اهل مصر على خط من خطوط نصف النهار في اماكن الشرفية لا يزداد عليه ارتفاع
 الشمس وانخفاض الجيوب وبالعكس انهم ومنهم من يزداد في ارتفاع الشمس في اماكن الشرفية
 حيث قد روي في الجيوب ان علم طلوعه في بعض الاصفاء وعدم طلوعه في بعضها امتبا عنه لكونه
 الارض لم يثبت واكلاهما اما بدون ذلك فالتصديق وهو الحق واورد في كلامه في حجة عن
 جانب الحق في ثبوتها وقد اثار البطلان اهل بلد وجب الصوم على جميع الناس
 سواء تباعدت البلاد او تقاربت واجتبع عليه بانه يوم في شهر رمضان في بعض البلاد بالروية
 وفيها في الشهادة في صومهم وبان البينة هي دالة شهدة بالبطلان في بعض البلاد بالروية
 كالموافق روى في بلاد وبنانه شهدة بروية من ثبوت قوله فيجب القضاء في اوقات للاجبار الكثيرة

في مقدمه وفي آخره

به غلظت الصوم

٩٢

[illegible]

نقد الیه و الحاد و الحاد
انجم نهند و ابا نند
ابن و ابو

9

والعراقين بنو عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

فصل فی بیان احوال و احوال

فيجب اليها هو المشهور اجمع الاولون بالاصل وبارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي
 ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا رايت الهلال فافطروا او شربوا عليه
 من صلين وان لم يروا الهلال فلا من وسط النهار او افطروا فافتم الصيام الى الليل
 وان غم عليكم عند ذلك ثلثين ليلة ثم افطروا ويا طهري ما رواه الشيخ عن جراح ابي
 فخر بن ابي عبد الله عليه السلام من راى الهلال ثلثين ليلة فافطروا فافتم الصيام وبارواه
 محمد بن عيسى بن كنيث الباقى في مختلف كنيث الى ابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ربنا غم
 علينا هلال شهر رمضان فبر من هذا الهلال قبل الزوال وبارواه بعد الزوال فتر
 ان لفظ قبل الزوال اذا راينا به ام لا وكيف تأمر فذلك فكتب عليه السلام نعم الى الليل
 فانه ان كان ما روى قبل الزوال وعنه الشيخ انه انما يارواه عن ابي بن
 عمار فموقوف فليس له ان يعبده الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم غم فترت عشرين
 من شعبان ففقد لا تقسمه الا ان تراه فان شهد اهل بلد اخر انهم راوه فافضه
 واذا رايت وسط النهار فافتم صومكم الى الليل واجواب عن الاصل طاهر وهو
 الذي رويته عن خلافة واجواب عن الرواية الاولى بعدم منافاة بينها وبين المطلوب
 لان المطلوب ثبوت الشهر كبرية بروية الهلال قبل الزوال والحكم بانهم الصوم
 في الرواية عن ثبوت بروية وقت الزوال او افوه فلا منافاة بل نحن البقاء
 نقول بموجبه وتمن قوله عليه السلام اذا رايت الهلال فافطروا اي اذا رايت الهلال قبل
 غيبوبة الشمس كبرية غابة فافطروا ولا تقسموا من هذا لان شهر الصيام قد انقضى
 واذا رايت يومه وقت الزوال او بعده فافتم صيامكم لو كنتم من شهر رمضان واوروا القول
 اولا في هذه الرواية الذخيرة مستند لا بهام في ثبوت الشهر كبرية بروية الهلال قبل

عند انكسار ليلة ثم افطروا
 في غير شهر رمضان وان غم عليكم

دفن

وقت فرجه الدلالة ان لفظ الوسط يتحمل ان يكون المراد منها بين الامرين ويحمل ان يكون المراد منها
 منتصف ما بين الامرين اعني الزوال والمراد ان شهر رمضان او شهر الذر نحن فيه اذا كان
 تاما بوزن اذانهم وانقضى راي الهلال قبل الزوال ثم قدر وحل ذلك شهر رمضان على ثلثين
 جدا مع تناقذه عن سبب ايجاز الفاء على ان المذكور في اشارة اللفظ قبل الزوال وتفسير
 اللفظ يكون قبل الزوال لا يستقيم على تقدير حمل اللفظ على ثلثين بخلاف حمل رمضان فان اللفظ
 بعد الزوال في الصيام مستحب ما نرى منه وتوكل على شهر رمضان على ثلثين وحل من غير التحويل
 ان شهر اذا كان تاما بالثلاثين ثلثين راي الهلال قبل الزوال لم ينطبق على ما روي في
 الاكثرية والشواهد المتقدمة بخلاف ما ذكرناه من غير التحويل كقولنا عليه السلام او افوه شانه
 على الثاني فيكون الخبر بمفهومه والاعنى قول السبب انهم اقول لا يتم الاستدلال بهذه الرواية
 لكل من قصص انما للثاني من عدم منافاة بينها وبين المطلوب المتيقن انما يمكن
 بثبوت الهلال بروية قبل الزوال واما للمتيقن فلا حكم هروية قبل الزوال لم يبر
 في الرواية انما ذكر حكمها وقت الزوال او افوه والاستدلال بالمفهوم هنا ضعيف
 جدا المعارضة باصل عدم دلالة احتساب الهلال على هلال شهر رمضان ليس اقوى
 من حمله على هلال ثلثين بل الظاهر هو الثاني وللا منافاة في سلو اللفظ بل خلافة في
 اللفظ والمنافاة مستلزم لغيرها ما هو الظاهر كما لا يخفى من غير نظر في الحكم ونظر في اللفظ
 فيما فرناه انما هو اجماعهم اجماعهم من قوله حيث قد علم ان المذكور في ايجاز اللفظ قبل
 الزوال ما روي في شهر رمضان المذكور في عبارة ابي عبد الله عليه السلام وكان صدر منه لسانا وغفلة
 ولان قوله عليه السلام اذا رايت الهلال فافطروا فافتم صيامكم لو كنتم من شهر رمضان
 فافطروا واذا رايت يومه وسط النهار او افوه فافطروا واذا رايت الهلال فافتم صيامكم لو كنتم من شهر رمضان
 الشمس كبرية في هذه الرواية مستند لا بهام في ثبوت الشهر كبرية بروية الهلال قبل

في غير شهر رمضان وان غم عليكم
 في شهر رمضان وان غم عليكم

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
والنور والهدى والرشاد
والنور والهدى والرشاد

9

الثابتة كما صرح به صاحب المدارك وغيره فتر في المدارك ومجته القول في قوله عليه السلام اذا رآه
 الهلال فسلم واذا رآه فافطر فان ذلك لا قبل الزوال وقد تقدم ان وقت النبوة
 يستمر للمعذور الى الزوال فيجب الصوم لروية الهلال وبقاء الوقت انما لا يقرب روية
 الهلال اذا اطلقت ثبوتها ومنها الروية بعد استنار الفجر فلا عموم لانا نقول ان
 قد دللت على عمومها الروايات المتقدمة فالصحة اليها لازم وبه يمكن الجمع بين الدلالة على
 وانما يتأكل الاكل اذا اخصص مطلق الروية بما هو عادة المستهين من الاستهلال بعد
 غيبوبة الشمس وقوله ثم استكملوا في مسئلة فظنوا ان روايت روية الهلال منافية
 لها بين الروايتين وهو في الحقيقة ليس كذلك عواقر في المدارك ومسئلة قوية الكمال
 فان الروايتين المتضمنتين لا اعتبار ذلك بمعونه تاكيدنا بل الاول لا يفهم من روية
 الصحيح لان دخولها في مرتبة احسن بابراهيم بن عيسى ثم ترد في ذلك المصنف
 في منافع والمعتبر وهو في محله وقد انفردوا في الرواية في الخبرية وترد فيه المحقق في منافع
 وفي المعتبر استدلال به حيث قد بعد نقل الروايتين اللتين بعدهما بين الروايتين
 اوجبنا الرد بين العمل بها وبين العمل بروايتي العبد ليس ظناً منه ان روايتي العبد
 تدل على خلاف ما تدل عليه الروايتان ليس بشئ انما في مسئلة ثبوت الهلال
 الجدي بروية قبل الزوال يوم تلتين صوماً وفطر اذا كان في السماء على في الليلة الثانية
 اما صوماً وفطر فلا خلاف في حسنة صاحب عيسى ولما احدثه موافقة عبد الله بن بكير في خصوص
 الا فطر روايتنا الخلاف بين المتبتين في الا فطر من الصوم ولا خلاف في قوله عليه السلام في صحته
 مفسر بن حازم صم لروية الهلال وفطر لروية اما اعتبار ذلك لانا في السماء
 على في المساء فاما يستفاد من رواية محمد بن عيسى لا مع الصحو لانه ان لم يكن في المساء

على فريضة ما ضيقه والليل لم يبر فيه مع ذلك ليلته ورؤي يوم التيسر قبل الزوال
 فلا يثبت به شهر كبره كذا لا يثبت بشهره العدين اذا كان معوا على ما اخرناه بل
 لا يثبت به الا بشهره فحين رجلا عدو الف سنة وانما اعتبرنا مع هذه العدا
 اذا غم على شهره لا مطلقا كما يظهر من مطا ور الاخبار فان قيل حيث جئتم روية الهلال
 قبل الزوال علامة لدخول شهر كبره فليكن معتبرة مطلقا كما تعتبر مطلقا اذا روي له
 غيبون الشمس اقول بين الموضوعين فرق لان الثاني مجمع عليه بخلاف الاول فانه
 يثبت ان يكون معتبرا على الاطلاق وان يكون معتبرا مع هذه السنة او قد يستفاد من بعض
 الاخبار اعتباره مع هذا الشرط فقلنا به وتخرج بدعوى روية الهلال قبل الزوال
 عادة اذا لم يكن حيث يصح للروية فريضة ما ضيقه فان لم يبر فريضة ما ضيقه
 مع الصوم وصحة البصر والناظرين ورفع الموانع الا فريضة ما ضيقه فريضة ما ضيقه قبل الزوال
 اذ روية قبل الزوال علامة لكونه لليلة ما ضيقه واذا ليس فليس اما مع الغيم وانه
 فروية قبل الزوال دليل على انه لليلة ما ضيقه فانه فريضة ما ضيقه فريضة ما ضيقه
 والا حوا ان الصوم في اليوم بنية الفريضة لا بنية شهر رمضان ولا بنية شعبان ولا
 الصلاة عن العبد انظر انه ادع ان امر المؤمنين بمسح وارتج مسح ودانس قلوبهم
 ولا في فريضة ما ضيقه حيث لا بعد الظنون والادعاء بالاحكام بل قوله هذا على
 ان يثبت الهلال كبره بروية قبل الزوال قول امر المؤمنين عليهم عهده بالقطع
 واجمع العلامة في مختلف الاجناس فانه بعد ما اورده في زيادة الشك وصحة
 محمد بن مسلم الدالين على لزوم الصوم والافطار بالرؤية فانما اذا عرفت هذا
 فنقول اذا راه قبل الزوال كان محل الصوم باقيا فوجب ان يراه جنة ثم انزل

الادوية

فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك
 فيكون جيبا الى ذلك

بالرواية المتضمنين بروية الهلال قبل الزوال هذا محجة فاعتبارا بروية قبل الزوال الصوم
 ويظهر من سنة الله بالصحيحين المتضمنين بطلان الروية باعتبار عموم الروية عهده حصر
 يعمل ما قبل الزوال ثم قد فرغ من اعتبار الروية قبل الزوال بالنسبة الى الفطر
 بعد ما اجاب عن الصحيحين اذا عرفت هذا فنقول لو روي فريضة ما ضيقه قبل الزوال
 ولم يبر ليلة احد وتلك ليلة الهلال ثوال وجب صومه ان كان هذا الفرض مطلقا
 اذا حصلت علامة لان الاحتياط للصوم متعين فلا يجوز الاقدام على الافطار
 بناء على مثل هذه الروايات الضعيفة للظن انما رفته بمثلها انظر في مورد الله
 انما يبر الهلال في الموضوعين على الاحتياط ولكنه يبره لانه الهلال ان ثبت
 بالرؤية قبل الزوال فيجب الصوم قطع لداره على الروية ولادخل هنا للاختياط
 وان لم يثبت في الصوم وقع في يوم الكس وصوم يوم الكس بنية شهر رمضان
 محرم وكذا اصل الافطار فان قيل يثبت بطلان ثوال بروية قبل الزوال
 فالافطار وجب لصوم الروية والصوم محرم لان اليوم يوم العيد وان
 لم يثبت فالافطار محرم ولادخل للاحتياط فقد فرق بين الموضوعين على التقديرين
 وقوله فلا يجوز الاقدام على الافطار بناء على مثل هذه الروايات الضعيفة
 للظن انما رفته بمثلها ليس فريضة ما ضيقه لا عرفت من عدم انما رضى بينها وبين اخبار
 اخوان لمصير الروايات المتضمنة لروية الهلال قبل الزوال لازم من
 غير فرق بين الصوم والافطار والتجسس منه رحمه الله انه كيف يقول بهذا
 مع البقاء الصحيحين انما يكون بين على الصوم ويستدل الله ما على عموم الروية
 انما لانه لا قبل الزوال فليس بغير هذا القول لمن قد يخصصها ونظر عمومها

الصوم

فقد نفقش ان السلال لا يثبت بالتطوق فقول مشهور ونظير اعتبار
 ذلك من كلام الشيخ فركنا في الاخبار اذا كان في السماء علة وظاهر الصدوق اعتبار
 ذلك مطلقا حيث اورد رواية محمد بن مرزوم ومن طريقته احمد بن محمد بن
 الاخبار وابعنه بعض المتأخرين وقول الشيخ لا يكون قوة لنا رواه الشيخ
 عن محمد بن مرزوم في الصحيح عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تطوق
 الهلال فهو للثنتين واذا رايت ظل راسك فهو لثلاث ليل قال قيل
 هذا الخبر ما روى بالاجابة للثبوت المستفيض اقول نسبت اليها نسبة
 المقتضى الى المطلق فانها عدة تقف على مقتضاها ونفطخ بهذا الجواب لبعض المتأخرين
 اما نقبده باذا كان في السماء علة فلما مر مرزوم عن ان السلال انما جازية
 الامور علامته لدخول شهر اذا كان في السماء علة اما مع زوال العلة فلا يعتبر
 الا الروية او شهادة اثنين بعد اربعة ثلثين يوما من شعبان الى
 ان هلال رمضان لا يثبت باعتماد ثلثة اربعة ثلثين اول الشهر مستفاد
 بان يجب ثلثة ايام من اول السنة الماضية فيصوم يوم في مسنها في السنة
 مستفاد فقول مشهور وقدر في الذخيرة بل لا اعلم قابلا بذلك من الروايات
 وورد باعتبار اني مس روايته رواه الشيخ والكليني عن عمران الزعفراني
 وهو مجهول فتركت لا بسبب انه جسم ان السماء تطبق علينا بالوقاف
 اليومين والثلاثة فاني يوم نصوم قدر انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية
 وصم يوم في مس والافاء عن عمران الزعفراني فتركت لا بسبب انه جسم
 انما كنت في السماء اليومين واليومين لا نر شمس ولا نجاف في يوم نصوم قال

والظاهر ان الاخبار ما رواه الشيخ في قوله من ان السلال انما جازية الامور علامته لدخول شهر اذا كان في السماء علة

انظر

انظر الى اليوم الذي صمت من السنة الماضية وعده تحت ايام نصوم اليوم في مس والروايات
 ضعيفا لا سند وقد يحد بموداها مع كونها معارضين بالصحيح المستفيض قد ثبت
 في الاستبصار وقد ان راوي بنين الروايتين عمران الزعفراني وهو مجهول
 وروايتا احمد بن محمد بن قيس ضعيفا لا يثبت لا يثبتون بروايتهم ولكن لا يثبتون
 العليني عن صفوان بن بكير في الصحيح عن محمد بن عثمان اخبر عن بعض من كان عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال صم في عام مستقبل يوم في مس من يوم صمت عام اول
 والوجه في رواية ما قال الشيخ في التهذيب بعد رواية الزعفراني بان السماء
 اذا كانت مغيبة فعلى الانسان ان يصوم يوم في مس احتياط وان التقى انه
 يكون من شهر رمضان فقد اجزأ عنه وان كان من شعبان كتب له من الاواف
 قبل ليس في الخبر انه يصوم يوم في مس على انه من شهر رمضان واذا لم يكن في
 فظاهرة واحتمل قلناه سقطت معارضة به ولم يناف ما ذكرناه من احمد
 في الالبان وكونه انما هو على ما اذا غم تمام السنة كما قد به بعض
 وسبب ذكره في محله وانما انه لا يوجب وقدر في مدارك وذكر جمع من الامم
 ان اعتبار اني مس انما يتم في غير السنة الكبيسة اما فيها فلا لانه يكون يوم
 اسدس وهو مروي في بعض الاخبار والكل ضعيف واعلم انه اذا غم هلال
 شهر رمضان بعد شعبان ثلثين يوما واذا اشبه شعبان الفاضل بعد رجب
 ثلثين يوما ثم شعبان هكذا به قطع بعض الامم بلامتناع الحكم بدخول شهر
 بمورد الاحتمال والظن والعمية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال ان
 امير المؤمنين عليه السلام كان يقول ان غم عليكم فقد واثقتم ثم افطروا وتقول الى خبر

والمفهوم والنوحي لا يتبعه ضرورة لعدمه ولم يوجبه احد من اصحابنا ذلك لان مراد
من الوجوب تأكيد الوجوب في نفسه وان اراد به المنع في نفسه فهو منقطع وهو كذلك
والحسن وهو الابدال متناه وسنة اذ في الحقيقة السبانية المقام التاسع في حقيقة الصوم
فتنفي الرابع الصوم وهو الكلف عن المظلمات مع ائنه قبح هذا التوليف منقوض طرأ
وعلى ان طرأ فبالكلف عن المظلمات مع ائنه وقتاً واما على فتناول المظلمة سبوا
واجيب عن الاول بان مراد من ائنه نية شرعية ومقتضاها الصوم من اول النهار الى اذ
ولان التوليف في تعريف الصوم الشرعي لا يخلو الصوم وعن ائنه بان تناول المظلمة سبوا
لاننا في الكلف واورد عليه ان الكلف امر عدم فلا يصح للان يكون متعلقاً للتكليف
واجيب بمنع كون امر عدم سبباً بل هو امر وجودي وهو ثبت النفس على ترك ما يتعلق به الكلف
والحسن ان يفتى بمنع الكلف هو ثبت النفس على ترك ما يتعلق به الكلف هو متبوعا
امر واحد والبيانات متتالية لان امر عدم من حيث النفس على ترك ما يتعلق به الكلف
المفرد والحق انه فرق بين منع النفس عن الشيء وبين نفس عدم لان الاول اختياري
لتعلق القدرة به بخلاف الثاني واورد عليه ان الكلف ان كان امراً ابداعاً ائنه
وترك المظلمات فليس بواجب مع استلزامه لطلان الصوم الداهل لعدم تحقق الكلف
فصرح بالهول وان كان نفس ائنه فلم يصح لان الصوم غير ائنه على ان ذكر ائنه موهبة
يكون لمراد اقول كيف يصح السؤال في حق الاول عن الكلف بانه ان كان امراً ابداعاً
على ترك المظلمات مع ايراد المظلمات بعد الكلف في التوليف نعم توفيق الصوم هو الكلف
ولم يترك المظلمات بعده بوجه السؤال والكلف عام من ان يكون صفة او كمالاً يستلزم
طلان الصوم الداهل واجاب عن هذا الادعاء في امر ترك بان الاول ان يراد
بالكلف هنا نفس الترك بل الاصح ان ذلك متعلق بالنهي لانه امتداد منه ولتحقق
الامتداد وان لم يتحقق مواعيد النفس عليه وهو مقدور للمكلف باعتبار استمراره
اذ لا ان يفعل الفعل فيقطع استمرار عدمه وان لا يفعله فيستمر فلا مانع من التكليف
انترق في الذخيرة بعد نقل هذا القول ولا يخفى ان هذا امر ان احدهما عدم الفعل

والكفا

وائنه الامر الذي يصير من انتزاع عدمه وهو ان يكون او حركه او فسخه كونه من غير فعله
امر اعتباري انتزاع لا حصول له الا في الاول وان والاحكام الخارجة عنه متبينة له انما يكون
باعتبار من انتزاعه والاصل ما هو من متعلق التكليف في الحقيقة من انتزاع ذلك
عدمه فان كان المقصود من انتزاع عدمه فكونه متعلقاً للنهي نظر وان كان المقصود منه من
انتزاعه فهو متبني انتزاعه على كل علم حركه او فسخه هو اعتبار التعلق الاول وعليه تنج
التعليق الذي ذكره وانما قرع حجب الذخيرة من تعلق انتزاع عدمه لان التكليف لانه علم انه
متعلق بالتكليف وهو امر وجودي والامر وجودي لا يتصل بالامر عدمي لانه لا يتصل
بين الوجود وعدمه بوجه فلا يصح عدمه لا يتكون متعلقاً للنهي وانه في نفسه صحيح الا
ان القول بان عدمه امر اعتباري لا حصول له في النفس ليس بصحيح بل ان القدرة مسلم
من من عدمه هو ما لا حصول له في ضد النفس لا يصدق عليه عدمه ثم انترق هذا القول
لا يتصور ان يكون مطابقاً للواقع او للزمان كان مطابقاً فلم يتم لعدمه وان لم يكن
مطابقاً فهو كذب فظهر ان عدمه محتمل كما لا حصول له في الخارج لا حصول له في النفس
نعم من انتزاع عدمه ان كان امراً وجودياً فلم يصح لوجوب ائنه بانه من انتزاعه وانه من
منه ولا مناسبة بين الوجود وعدمه لتعلقها فتم بالتعلق بامتنانها عن الاول
ولكنه غير الانتزاع على ان قوله فتعلق التكليف في الحقيقة من انتزاع ذلك عدمه فلهذا
من من انتزاعه فلا يخفى الاجازة ولا كلام فيه لان ائنه في قوله لا يتصل انكم ترك الفعل لاكم
بالكون وفتح قوله لا تاكله انكم ترك الاكل لاكم لغرض الاكل وهو في غاية الظهور فان
الكون منها عدم الفعل لانه عند الحركة والحركة هي نفس الفعل فيكون من عدمه في الوجود
ان بعد متعلق انتزاعه هو ترك الفعل اختياراً بمنزلة الكلف عن الفعل وهو توقيفي النفس على تركه وهو
امر وجودي بوجه بآل ذلك ان التكليف قد يكون بايجاب الفعل وقد يكون بترك الاجادة
بمنزلة الكلف والشر في ذلك امتنان المكلف بمنزلة الاجتناب كطهيها اعداء القدرة في ايجاب
الفعل وائنه القدرة على ترك اكله بمنزلة ائنه عدمه على استمراره وهو مقدور له فثبت
تعلق الامر بالمكلف هو ائنه الاول ومنه تعلق انتزاعه هو ائنه الثاني واهتمام وجوده بان

منه

و علی بن ابی طالب
 ابنه الامام علی بن ابی طالب
 که تفرقات را بر این
 ذرات مضمحل بر
 ۴

10

وتوقيف السيد ضراب الله وان كان لما يشتهر الا انه مستلزم للدور اما الشيخ وابو الصلاح فان
مرادها وزان مخصوص ستره اقسام فما ومثلها في غير ذلك من امور وادان كان مرادها منه
منه لعل في غير ذلك من امور وادان كان مرادها منه
عالم ان الله عز وجل على افضل احوال على تركه ويظهر من كل كلام الشيخ الفقيه دانيه الصلح والسيد
ضراب الله عنهم ان الله عز وجل حقيقة الصوم وذو باب الله بجهة وقول الله عز وجل لا تقربوا
من العبادات واستدل عليه في هذا الكتاب بان الله عز وجل من الصوم في اللغة والشرع انه الامساك
او الامساك الصوم فيكون الله عز وجل حقيقة ولان الله تعالى يحرم فلا يمتنع جزاء منه
والا لزم لتعلق الشرع بغيره وانما هو الاول بان الامساك هو الصوم بغير الكف هو الله
ووجه ان لا يمنع قتلها بالصوم بل هو الله عز وجل والظاهر عن التفسير في الله عز وجل بان الله عز وجل
في امر وجوده لا يمتنع وقد يكون في امر عدمه كالزكوة فلا يكون جزاء بل يمتنع في الله عز وجل
للمعنى لان الامساك هو الصوم انما هو الله عز وجل بالارادة التي هي الله عز وجل في امره لا يكون
جزءا لا في الامساك في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
والامساك والصوم حقيقة ليست في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
وشرط صحتها التوافق بالقرينة وانما الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
كما صرح به جماعة وقيل لبعض اصحابه اياه الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
لاداء في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
للوجوب والتميز والفضل والاداء والفضل والاداء في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
بناء على القول بالشرعية يكتفي فيها بالاصد بخلاف القول بالجزئية على ما هو المشهور بينهم وفيه
ثمة عظيمة لا يفر على في خبره ونظرة انما هو قول قد عرفنا الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
الترك اما الوجوب والتميز والاداء والفضل والاداء في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
انما هو من متعلقين وصفاتها فليست على قول بعض المتفكرين حيث قد الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
مساوقة للفضل لا قبل ولا بعده بل هو الا انها قد الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل
والذي قد الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل في الله عز وجل

تبيين على ان قلنا بركنيتها فلا نقول الا بركنيتها من حيث اللفظ والادعاء
ولا يتم كلامه هذا الا اذا كانت الركنية من حيث اللفظ والادعاء
الاصل في هيات المبادات بل او غير بعض اللفظ في خلاف على ما هو جواز او
الاصل في هيات المبادات انما هو قولنا من حيث اللفظ والادعاء
اللفظ بالبركة البركة بروج من فرائض هذا القول قد اختلفنا في اللفظ والادعاء
انما هو من حيث البركة من عدة اجزاء وان اشترط التكليف بالاجزاء ولكن التكليف بالشيء انما
الواقع او يجب ان يساق اليه اللزوم الشرعي فان كان الاول بزم وجوب الاتيان
بكل ما احتل بزمته وان دل على خلافه والاجماع المنقول او كما هو الكتاب والسنة
على نفي كونه جزءا لان ذلك كله انما يقيد بالنظر والنظر لا يقيد بالواقع والواقع متعلقه وان
كان الثاني فكل ما يعود اليه دليل الشرع ينبغي ان يثبت سواء كان له دليل سنة او كتابا
او اصلا ام لا فالفارق لا يكون في حكمه انما هو في الجملة فلفظنا في هذه اللفظة منه تفصيل
امراة بحسب التكليف الاجتهادي لا بحسب الواقع لان ذلك انما استعملت في هذه اللفظة
باعتبار الاول لا باعتبار الثاني لعدم كونه مقدورا ان في مقام الاختلاف فلا مقتدر
مسئلة في كيف فرقت الصوم من رمضان بنية القربة فقط كقول الامامية ولا حاجة الى
ذكر الوجوب سيما مع كونه عاليا وكذا لا حاجة الى التبيين لكونه معنى في قديمه مع كونه
لا يقع فيه غيره فالنفس مع تيقنه يكون في قديمه نفسا واحدا وهو قول الامامية كما هو في الشرع
والشبهة في البيان والشيخ في الجمل وغيرهم هذا اذا لم يتعرض لما في الوجوب اما اذا لم يتعرض
من شهر رمضان بان نوصي ما ينبغي ان يكون واجبا من غير الصوم رمضان فما يقع في الصوم رمضان وفيه
الزاية على بنية القربة لولا اولاد في كل ما يقع في رمضان من غير الصوم رمضان فلفظنا في هذه اللفظة منه تفصيل
رمضان صوما غيره فلفظنا في رمضان من غير الصوم رمضان وكذا اقل في طواف السيرة من غير القربة كقوله
في شهر رمضان حرم ان يذبح لغيره من غير شهر رمضان لم يقع الا عنه وقت ان يذبح لغيره من شهر رمضان
ان كان جائزا بانه بها رمضان ولا يجوز عن رمضان ولا غيره ان كان عالما وهو جديدها وقت
المنقضي في الشهر او ولو نوى غيره واجبا كان او نذرا اجزا من رمضان حرم ما نواه وانما هو
حسب امراك ان لا يجوز عن شهر رمضان وهو الاقرب كان هذا الصوم من غير شهر رمضان
عنا في الشهر عنه مطلقا كما هو في رمضان ولا عن غيره لغيره من الصوم وهو قول الامامية

فلا يجوز عن

فلا يجوز عن وان بنية غير رمضان فهي عن رمضان والقربة لغيره من الصوم رمضان
للقربة منها حرم لغيره من الصوم رمضان والقربة لغيره من الصوم رمضان وان كان
في حمله من ذلك من غير ان لا يذبح لغيره من رمضان وانما هو صوما معينا فانه لم يقع وقوله
ليس بمعنى في غير رمضان لان ما يقع في رمضان من الصوم واجبة ومما لها وكل ما يقع في رمضان
خارج عنه بالاجماع والاحاديث المستقيمة التي تدل على الصوم ورفع الحرام عن الصوم وكذا ان
صوم يوم اشك بنية التكليف محسوبا من رمضان او اظهره من رمضان واما الشهر رمضان
الاصحاب من غير ان في رمضان من الصوم من غير حجة الا في الوجوه وعدم احتياجه للائتمين
لصوم رمضان وقوله لا يذبح لغيره من رمضان وقوله لا يذبح لغيره من رمضان وقوله لا يذبح
وهو الله سبحانه وتعالى في هذا القول بالاكتمال انما هو في الصوم من غير شهر رمضان
او ليس وقوله في الشهر رمضان وهو المعتمد لانه زمان يقين بالذم للصوم فكان شهر رمضان و
اختلف فيها باصالة التبيين وعرضه للاختلاف في هذا الحكم والقول بانها في الشهر رمضان
للشيخ وجاعته واستقر في غير ما هو من ذلك زمان لم يقين ان في الشهر رمضان وقوله لا يذبح
الى التبيين كاللغة المطلق وانما الاصل وجوب التبيين اذا اختلف في الواقع على الوجوه الصغيرة
ترك ذلك في شهر رمضان لانه زمان لا يقع فيه غيره فلفظنا في الواقع على الوجوه الصغيرة
بان صنف اللفظين نظرا اما الاول فلا بد منه ضرورة على المطلوب الى قوله باللفظ المطلق
قياس مع الفارق واما الثاني فلمنع اصالة الوجوب لان الوجوب الذي لا بد منه ترك العمل
بالاصل الذي ذكره في صوم شهر رمضان آت في الشهر رمضان فان اراد بعد وقوع
غيره فيه سحالة عطفه كان منفيها وان اراد امتناعه شرعا كان ثابتا كذلك في الشهر رمضان
والقول باللاحق في الامر من هو الاقرب اما الامر الاول فلفظنا في الشهر رمضان بنية القربة
وليس الوجوب من صفاتها الذاتية او اللازمة والامامية في هذا كما هو في الشهر رمضان
فذلك الوجوب معها يكون من صفاتها الكاليت اذا يقين وقت اتمامه بحيث

على من ترك ذنبه ومضافا به مسئلة للاختلاف بين
الاصحاب في كفن الصوم بحضور النية عند اول جزو من الصوم ان يمكن
وكذا صاحب نية النية لقوله عليه السلام لم يثبت نية الصوم من الليل فلا صيام له فيه
بصرف الشهادة والروضة بالاتفاق الواقع على جواز القاء النية بيلد فرأيي جزو شأ
وانما اختلف في فيما اذا لم يترك النية العامة او سابها فاختلوا فيه على احوال الاول
ان وقت النية فواجب منه الازوال وهو موقوف على سببه امر تقرر بغير النية عنه

دولت

۱۰۰

[illegible]

وَبِأَمْرِ الرَّحْمَنِ عُدَّ

عربی

١٩
على سبيل الهي ز فخر المدة في المنقذ وأختر من عبد الله بن النجار بان النهار من ذهاب عامة النهار
ذو بأكثره وهو لا يفتن بأفاد الزوال أقول أنا بمنهج ذي الهي قول المدة إذا قصد مع عامة
النهار الوقت المدة من الغوا إلى الزوال على سبيل الحقيقة ولكن لا مكان هو مصر كما ينقذ ان المدة
على عامة النهار على سبيل الهي ز فقد سبيل عليه لهذا الاعتراض وأنا على ما في المدة هي
النهار على معناه الهي ز للضرورة الداعية اليه وهو اجمع بين الادلة للبدل المقتضى للجمع
وأجاب بعض العلماء عن ذلك صاحب المدارك كما في شرح الكلبه بان ما بين طلوع الفجر والفرق الزوال أكثر
من نصف النهار وعما في هذا الخلاف يصدق في عامة النهار على الوقت الحبيب وهو الزوال
صدقاً حقيقياً وهو توفيق معجب انيق واجتبه انما في بعض كافر المنقذ بأنه لم يأت بالشرط
فقد خرج عن عمدة المنقذ بالشرط وأوجب ان شرط مع الكزوات مع انبساط فأنها شرط
الما قبل الزوال مسألة قد ظهر من المنقذ ان ان الوقت المختار لغير معين
لقد ورد في النذر المطلق وغيرهما من البدل في قبل الزوال مع عدم الدليل بالمتن في المنقذ
الكثرة المستقيمة الواردة في هذا الباب وهو مشهور بين اصحاب باب طاهر لا تنقذ
وعمر الاجماع عليه حيث قد صوم الفرض لا يجوز عندنا الا بعينه قبل الزوال وقر الذخيرة
اعلم ان الذي يقطع بان وقت البنية في وجب الذي ليس معين كالقضاء والنذر المطلق
يستمر من البدل إلى الزوال اذا لم يغرد منها في نهاؤها وقت البنية في المدارك ولم يزل المنقذ
علم الوجوب الذي ليس معين كالقضاء والنذر المطلق موقفاً وقد قطع الذي بان وقت البنية
يستمر من البدل إلى الزوال اذا لم يغرد منها في نهاؤها وقت البنية في المدارك ولم يزل المنقذ
المنقذ عن عبد الرحمن بن الهي في الصحيح والتميز عن الحسن بن عيسى في الزيادة بعد ما ليس ويرتفع
النهار الحقيقي في شهر رمضان ولم يكن في الزيادة من البدل في نفسه لبعده وبعده اذا لم يكن
احد شيئا وما ورد في المتن عن ابن سنان في الصحيح عن عبد الله بن عيسى في قوله في الصحيح
وهو بوجه الصيام ثم يرد ان لا يفتن في ان يفتن ما بينه وبين نصف النهار ثم يفتن في ذلك

لان برال ان الصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فيه بحسب ما في الحديث من ان من لم يصوم في شهر رمضان
 بنه ساء من الصيام عن ابي عبد الله عليه السلام فقلت له اني ارجو الصيام في كل يوم من الشهر
 انها رخصة لا رخصة في الصوم فقلت ان من لم يصوم في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 نواه بعد الزوال حسب ما في الحديث من ان من لم يصوم في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 في الفرض والمنفرد لا يمكن صدقة عليها واذا كان بحسب ما في الحديث من ان من لم يصوم في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 حين الزوال لم ينج قد فسد ما موربه ولا فوج عن عهدة التكليف اذا وجب عليه يوم الجمع
 فقد بطل بعده وقت الصلوة فيكون في ما تقدم ذكره من احوالها وانما قد رماه بغيرها
 لان الصوم هو واجب كسب ان ياتي به من اول النهار او يتيه يقوم مقام الايمان به
 اوله فلهذا روي ان من صام قبل الزوال حسب ما في الحديث من ان من لم يصوم في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 والى سنة بلال في هذا الوجه غير سديد لان نيته حدثت بعد زوال بغيره من النهار فليقوم
 اي وقت منها مقام ما ذهب من النهار وكون النية لانها كانت موجودة في الاصل فليقوم
 مقام شر لان الصوم لا يصح لقيامه مقام شر وحيث لا يؤثر فيما مضى فليقوم
 ولا يقوم مقامه ولا يلزم قيام الصوم مقامه فليقوم مقامه فليقوم مقامه فليقوم مقامه
 النية الى زوال الشمس لو روده كذلك عن الشارع بطريق التفضل والنفق ومارواه
 الشيخ عن ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قدس سره ان من صام في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 اراد الصيام بعد ما غفل ومضى من النهار قبل ان ياتي به من اول النهار او يتيه يقوم مقام الايمان به
 لخصت النهار ويؤبر الصيام ما رواه عمار بن باقر عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يكون عليه ايام من شهر رمضان بربها ان يفتيها من غير الصيام قدس سره في الرجل
 يزوال الشمس في ذال الوقت فان كان قد نور الصوم فليصم وان كان نور الفطر
 فليصم سئل فان كان نور الفطر لم ينفق ان ينور الصوم بعد ما زالت الشمس قدس سره

الله

ثم لا يفرق بين الروايات صريح في امتداد الوقت الى العصر كما هو من غير الجنبه كرسالة
 احمد بن محمد بن ابي نصر وبعضها طرية فيه كصحيحة عبد الرحمن بن ابي حنيفة وغيره وقد مر
 صاحب الزخيرة في رسالة ابن ابي نصر وموسى بن ابي ابي نصر معناه لانه من الاجلاد الذين لا يروون
 ولا يبرسون الا عن اثبات كصريح الشيخ في العدة ثم قد فطره ما ذكرنا ان الصحيح لقول ابن ابي
 والاحتياط في المشهور وجميع الروايات بالحد على انه اذا نور بعد الزوال كان افضل
 مرتبة في الفضيلة والثواب والا فلا في جميع ان يقد ان الوقت للاختيار من الليل الى قبل
 الزوال والاحتياط من الزوال الى ان يفرغ من النهار بحيث يصدق عليه ان يصام في
 النهار لان الاحتياط في مختلفه من فقهنا يدل على امتداد الوقت الى الزوال وبعضها
 الى ما بعد الزوال فيمقتضيه جميع الزوال عليه الدليل وهو التوسعة لخصنا من الله حكمنا بعد
 القبل الاول منها على اختيار وتجدد في غير الاحتياط وغيره ولكن الاحتياط لا يفرق
 تركه في مثل هذه الامام باتمام الصوم والفتا عنه لو كان على الاحتياط في الزمان فينبغي
 وكذا وقت النية في الاحتياط فان تركها على ما غاير الى الزوال ففقد مضى وقتها كما هو
 من باب الاحتياط وان لم يتركها لم يتركها ان ينو بعد الزوال من الوقت الذي ذكر فيه وله
 قبل من الثواب وعنده محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في صحيحه ان من صام في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 من الوقت الذي نوى فيه وتروا الى ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 فترض له اي جهة هو بالنيابة بينه وبين الله وان كنت حذر من غير ان يبرأ الى الله
 ولا يفرق في ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم ان الله وهدى الرواية التي رواها الكليني والشيخ
 عن ابي بصير في الوقت وان كان ظاهرا في رواية اخرى ناهيها لانه رضى عموم الصيام
 انما دلل على انه من الثواب ويكفي ما رواه في الاحتياط فان قوله عليه السلام فترض له اي جهة
 اي لوض له اي جهة فنية الصوم ولا ينافي في ذلك مشهور من هو المختار ما رواه الشيخ
 عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في صحيحه ان من صام في شهر رمضان بنه ساء من الصيام في كل يوم من الشهر
 يترفع على الله فيقول عنه كشيء والا صمت فان كان عندك شيء
 اتوه والا صام لحد قوله عليه السلام في الله قبل الزوال كما هو عادة اكثر اهل العلم في

分

محقق علیه نبوة فقد عرفت الامثاله وكذا قوله في الانتصار لوجوه حقه الشهادة بمخبر كون
الجموع عبادة واحدة صرف لا في قياس مع الفارق كقوله في قياس كقول لا يمتنع على كون
وغير المتفاوت في قياس كقول مع قيام الفارق بين الاصل والفرع فان اليوم الواحد عبادة واحدة
والف بها بالف م اوزانها بالواجب تعدد كما في قوله لا يمتنع في القياس الفقه لا يمتنع
من ادله ولا يوجب لكل فعل ثبوت على عدة بخلاف الايام المستعدة فانها عبادات متفرقة
ولا تعلق لبعثها بجموع ولا يبطل بعضها بطلان بعض فظهر الفرق انتهى ولا وجه لادعاء
الجموع على جواز الاستغناء بنبوة واحدة في اول الشهادة لانه لا يمتنع في اول الشهادة
كله ثم يرد عليه في كل باب لان الفاعلين بالاول فاشكون بجواز لا الحجب كما صرح في
امتنع بقوله ان قلنا بالاكفا بالنبوة الواحدة فان الاول لا يمتنع بل خلافه فيشكل
هذا الحكم الشبه على ما قلناه في التفرقة بانه بناء على ان الفاعلين بالاكفا بنبوة واحدة للشبه
بعبادة واحدة كما صرح به في رد المحتار في حجت ان العبادة الواحدة امتنع على النبوة الواحدة
ان لا يجوز تفرق النبوة على اجزائها كما هو المعلوم من صاحبها وجعل الاول له تعدد النبوة
الايام المستعدة تفرق النبوة على اجزاء العبادة الواحدة التي تنقسم الى اربعة الواحدة
الا ان قروا الظاهر انه لم يفرق ارباب صوم كل يوم ليس عبادة مستقلة بترتيب عليه الثواب من غير
ارتباطه بالجموع في ترتيب ثوابه عليه نعم لا يبعد القول بان كل واحد عبادة مستقلة بترتيب
عليه الثواب من غير ارتباطه بالجموع في ترتيب ثوابه عليه والجموع الفعالة عبادة مستقلة
او فلو قيل بانك لم يبعد ان يفرق الجموع الفعالة الى اربعة على حدة كما ان الادعاء
تحتاج اليها لانه لا عرف لادعاء حجة النبوة ولا اعرف معنى قول الشبه والجموع الفعالة
عبادة مستقلة بل قد علمه بقوله في النبوة على اجزاء العبادة الواحدة التي تنقسم الى اربعة
واحدة وبعد حكمه بان كل واحد عبادة مستقلة بترتيب عليه الثواب من غير ارتباطه بالجموع
في ترتيب ثوابه عليه لانه ان كان كل واحد عبادة مستقلة فلا يقع جزؤه وان كان جزؤه فلا يقع

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

٢١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لتفريق النية صلاها واولا من فريضة المستند بين لعدم مفارقة نية الصيام عن الصوم
 انما يقف او قلنا لعدم صدور الفطر من ايقاد الفطر بدون النية كما صنفه الفقهاء لان الفطر
 محدث بالارادة فالارادة لا بد من نية الصيام على الفطر وحينئذ لا يفتقر عن الفطر الى اتمام
 الفطر فانما يفتقر عن صحة النية وبقائه في فطره وحينئذ لا يفتقر عن الفطر الى اتمام
 الفطر على من نوى الصيام في اوله وتركه في النية في كل سنة مع احتياض الشك في فطره
 صلاها واولا من نية الصيام المستند بنية على رمضان فانه انما فلا يصح الا بنية فلهذا
 في فطره عن هذه المسئلة ايضا مسئلة لا اعلم خلافها في ابي بن ابي بصير في فطره
 لفطر رمضان بعد الزوال والاحتياط في الروايات باعتبار عمومها بل على خلافه كما قلنا صلاها
 عبد الله بن عمر في سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صام في شهر رمضان ففلقه اخوه الذي هو
 امره فيسئله ان يفتقر كذا في رواية الكشي وفي الفقه الفطر فلو كان الطواف اجزوة وحسب
 والكان في فريضة ففاه قانها مخصصة بالروايات التي في جواز الفطر قبل الزوال لكن في
 هشام بن سالم فيها في لغة صريحة كذلك في رواية اخرى في شهر رمضان ففلقه ففلقه
 عليه السلام رجل وقع على امره في فطر شهر رمضان ففلقه كان وقع عليها قبل صلاة الفجر ففلقه
 بصوم صومنا برل يوم وان فطر بعد الصيام في ذلك اليوم والطمع عشرة مساكين فان لم يكن صام
 ثلثة ايام كفارة لذلك وفيه الرواية نادرة ليست لها قوة المعارضة بالروايات المشهورة
 بين العلماء وبين كتب الاصول لقوله عليه السلام فانه ما يشترط بين الصائم وبين ان يترك ذلك في دار
 فان اجمع عليه لا يبر فيه واختصارا في الفطر قبل الزوال فانه لا يترك الا في جوارز وقدر
 بعضهم لا يجوز والاول هو الثاني في الفطر في رمضان ففلقه في بعض الاخبار في لغة ما رواه الشيخ
 ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في من صام في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 فله ان يفتقر ما بينه وبين نصف شهر رمضان في فطره في ذلك اليوم احدى اثني عشر وعشرين يوما
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في فطر شهر رمضان انما ياتي بالارادة في شهر رمضان

في فطره في شهر رمضان
 في فطره في شهر رمضان
 في فطره في شهر رمضان

في فطره في شهر رمضان

لوق

فلو كان في الاصل بالنيروحة عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في شهر رمضان
 انما فله كذلك فطر ما بينك وبين اللب من شئت وصوم فطره في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 زوال الشمس فاذا زالت الشمس ففطره في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 الفطر في شهر رمضان هو بالنيروحة في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 وبين ان تغيب الشمس وتوبه الصائم في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 عن امرأة ففطر شهر رمضان في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 والاحتياط في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 ففطره في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 ما رواه الشيخ في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 الصحيح في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 ان كان في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 يبدوله بعد ما يصح ويرفع انهارا ان الصوم في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 من البديهي في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 اهو فطره اذا نور الصوم في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 بنية رمضان فاذا بان انه كان في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 ابن عمر في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 كما في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 رمضان في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 الصوم الذي في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان
 في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان ففلقه في شهر رمضان

في شهر رمضان

لما تولى المصطفى عليه السلام اداء صلاة يوم الجمعة
 واختلفوا في ابرز ادر يس واكثرهما فحين وقبيل بذكر لنا في هذا رك ان الصوم يوم السبت انا يقع
 على وجه الذنب فقله في خلاف ذلك كمنه في شريعتنا يتحقق به الاكثر وقوله عليه السلام في رواية
 محمد بن شهاب الزهري امرنا بالصيام وانهما عنه امرنا ان يلزمه الا ان على انه في بلحسان و
 انهما عنه ان يلزمه على انه في شهر رمضان وهو لم يرا الهلال واورد وجه الخبر في الاول
 بان غايته ما يستفاد من ذلك نزوم بعض خصوصيات السنة ولا يلزم في العموم فالجواب بامر من اقدم
 الحق ولفظ السنة لكونها شرطاً فاذا كانت الساعات المستمرة ولا لا يقتضي سنة فهو سنة كافيته فيقع
 الزايد لو انما نقول يلزم تحقق الفورية في مقام التميز فيمنع من ان كانت سنة الزايد بل هو في
 اجمع المسئلة في مختلف على سنة اول الاول انه نور الواقع فوجب ان يكون به وانما في
 انه نور العبادة على وجهها فوجب ان يخرج عن العبادة وانما كانت ان سنة المتقين في رمضان
 ليست شرطاً اجماعاً وقد نور المطلق فوجب الاجزاء واجتنب عن الاول وانما في يمنع كونه سنة
 مطابقة للواقع وكون العبادة واقعة على وجهها لان الصوم المذكور على ان ليس هو
 وان كان في رمضان بحسب الواقع لان الواجب لا يتحقق الا اذا يتحقق به دخول الشهر لا بدونه القول
 للرب ان انت في غير ذلك من الواجب ان وقتنا اذا علمنا به دخول وقتها لا قبل بدخول وقتها
 ولذا حكموا بطلان العبادة اذا اجتمعا اختلف قبل العلم بدخول وقتها وان كان تمام الصلاة
 واقعة في الوقت بحسب الواقع ولما في تكييفها بالوجوب قبل ظهورها فيهم بحسب علمنا لا بحسب
 الواقع يدل عليه قوله تعالى لا جأوا بآية شهدها اذا لم ياتوا بالآية شهدها فان ذلك
 عند الله هم الكاذبون كما ان علمه بوقوع الزنا في اذالم يات بآية شهدها على ما لا
 فهو كاذب عند الله بحسب الشرح وان كان صادقا في الواقع فيجوز عليه حد الشيع اقتص
 فلا يجوز الواقع عن الصوم ولا عن عبادة ولا يكف بايمان العبادة على وجهها فمنه في ذلك
 الاحوال فلا يخرج عن العبادة وعن الثالث كما في هذا كما انه لا يلزم من الاكثاف في الصوم

۱۰۰

بخار و زنبق زین

مجموعهٔ عربی و فارسی

ملق و ماشابه

فانه قد ذهب اليه منهم من يفتي في الصيام في كل يوم
 بذلك وانه يوجب القضاء والكفارة وذهب بعضهم الى انه يوجب الصوم وانه
 يوجب القضاء من الكفارة وحجة الاول ان النوافل محصورة وليست هذه النية من جنسها
 فمن ادعى كونها نافذة فعليه الدليل بان نية الاطعام انما هي في نية الصوم لا حكمها الثالث
 بالافتقار الى بيان نية الصوم في اجماعا وبان النية لا يجب كبريا في كل يوم من الصوم
 اجماعا فلا يتحقق انتفاء النية في الاول من الصوم وانما هو في كل يوم من الصوم
 وعنه انما بان من كل نية في الصوم كونها يثبت من ذكر الصوم عن عليه نية الاطعام في نية
 الصوم وتقر ان ثلث بان الافتقار في نية الصوم في كل يوم من الصوم في نية الاطعام
 واما عدم انتفاء النية في نية الصوم في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية
 لوجوبها في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 لعدم انتفاء النية في الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 من الشهر فثبت كبر الصوم كبر النية فلا يتحقق هذه النية الا بعد ان يراى نية في الشهر
 لا في اليوم لعدم تحقق الصوم فيه ويقرب جواب عن الرابع ما سبق في جواب عن الثاني
 فتذكر كذا في مسئلة بلان الصوم بنجد وانه انتفاء نية الصوم في نية الاطعام في نية
 صوم اجزم كما كان جائزا للصوم وكفى الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 من جهة مرضه وانما ذلك لان النية حقيقة او كما شرط للصوم فاذا انتفت
 انتفى شرطه وانتال احد منه بانه على قدر صلاح النية حقيقة وكذا فلا يثبت معزاف
 نظر الشارع واذا في صوم جزاء من انما في ذلك انما راجع الى نية الصوم في نية
 الصوم لا يتبع في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 كما صرح به العلامة في الشهر حيث قد بينا انه لو نور الاطعام في نية الصوم في نية
 انتفى شرعا فلا يخرج عنه الا بتركه عند اذا اعدا ونور الصوم اما لو لم يتول بعد ذلك

الصوم

الصوم في كل يوم وجوب القضاء والتمتع في كل يوم من الصوم في كل يوم من الصوم
 في نية في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 فلا يثبت قضاء الصوم بعد صومها وان لم يثبت ولو نور الاطعام في نية الصوم في نية
 قبل الزوال لم يجزه لطريق اولي على ما ذهب اليه من وجوب شهرين من الصوم في نية
 في شهرين لم يثبت في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 كلامه لم يثبت في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 وان عا دعيه فورا لشرطه الا ان في صومها في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 من ذلك اليوم ولا كفارة عليه للصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 وفي وجوب الكفارة على من نور الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 الكفارة من جهة النية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 الا انما في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 مسئلة قد علمنا ان اول وقت الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 فوقع في كل يوم من الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 استقامت في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 ان تقوم كنه او قبله وتنفذ في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية
 فقد وجب الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 بنى بجملة مشرفية ولان براءة الذمة التي غلبت بالقرض لا تصار لغيرها ولا يثبت
 الرواية مرسله لانها من مرسله لا يثبت في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 زراة وقت الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 اما لان ظهور نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 وصحتها واما لان ظهور نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية
 باقرها صفة او يثبت في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية الاطعام في نية الصوم في نية

بعد هذه النية
 في كل يوم من الصوم

في كل يوم من الصوم

في كل يوم من الصوم

[illegible]

三

[illegible]

والنوافل ونحوها
وفتح الى البنية
التي

حسن و بخت

۲
وہنہا سئل اللہ

و جبر

[illegible]

والحق القريب بالضميمة للعلم والمعرفة
القريب المميز ٢

الثالثة

فخر

فقد لا يقال الاصل يرتفع بالروايات المتضمنة لترتيب الكفاية على الاطلاق انتهى وانما
لعالم واما بانها كما اعترفتم به فوجوب الكفاية والرواية فاصرة في حيث السنة فلا تنفرد
حجة واثبات هذا الحكم فاجاب بقوله لاننا نقول لادلالة فرس من الروايات التي وصلت اليها
في هذا الباب على تعلق الكفاية بالياد الحكم وقع فيها معناه نعم الاطلاق وهو انما هو
مع انهم يكون ذلك المقدم في اللصوم فان من انما بالمفطر جاك كونه كذا لا للصدق عليه
انه نعم الاطلاق وان صدق عليه انه متقدم لذلك المقدم بل واثباته ابن شاذان التزم الاصل
في هذا الباب انما تضمنت تعلق الكفاية بكون الاطلاق في شهر رمضان متقدما من غير عذر وجهد
بالحكم من الاطلاق اعذار كما تدل عليه صحيحة عبد الرحمن المتضمنة لحكم تزويج المرأة في عدتها
حيث قرر فيها قلت فاني اجهل اثنين اعذر جهالة ان ذلك محرم عليه ام جهالة انها
في عدة فقد اصدرا جهل اثنين اجهل من الاطلاق جهالة بان الله حرم ذلك عليه وذلك انه
لا يقدر على الاحتياط معها فقلت فهو في الاطلاق معذور في نفسه واما الرواية فهو في الاطلاق
لانها مرتبة الصبي لكنها معتبرة الدلالة او ليس في قولها من قد يتوقف فرسانه سور على
الحسن بن فضال وقد توثق النبي شير له ثم قرر ويخرج ان السند لا يثبتها القول القائل
بقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الصمد بن بشير الولادة فيمن لم يصبها فصر الاطلاق
ايركب امرأ جهالة فلا يشر عليه وغير ذلك من التهمات المتضمنة لعذر ابي بابان
واجب عن حجة الاولين يمنع صدق المتقدم على ابي هارون في نظر الجهر وبه فيها بيان
العلم وعن الثاني بثبوت ما في الاصل وهو صدق الاطلاق في حفظ لف والاداء
وغير المناقشة في بانه ان عنيتم ان مطلق الاطلاق مقتضى للفظ وقد لم لعدم فده فاني
والمعنى ^{في قولهم} وان عنيتم ان الاطلاق مفعول في جملة فلا ينافي الاصل لرفع التكرار ابي هارون
حكم الف دعوى فيكم مع بالاصح ويخرج فيها بان صدق الاطلاق مفعول لا لعموم قط الا لا يستثنى في الاطلاق

[illegible]

واجب عن الثالث اما من الدعوى الاول فبما رتبته برؤية زارة وانما بقية التوكيد
 ليس قد شرع برؤية عبد الحميد ليس بغير التوكيد بل بالنسبة بين التوكيد وبين عموم من وجه
 وفيه نظر اما برؤية زارة والى بقية فلهذا سببه لان شرطها محقق على وجه
 مشترك بين حاجته فيهم لغة وغير لغة ومقتضى الامر ان يكون موثقة وشرطها رض الصالح
 واما برؤية عبد الحميد ولانها وان كانت صحيحة عند البعض ولكن تعلم شرطها بقية لانها
 ومنه انها قد اختلفت في شرع الامر ونما بان يكون موثقة ليس بقية في حال الامور
 ركب امر من الامور المحرمه على المحرم بجهالة وقيل ان هذا هو مقتضى الحال على مقتضى
 ابي الهيثم في الامور المحرمه لورودها في مورد خاص وكما ان مقتضى الحال في الامور
 ان ليس بقية في حال الامور المحرمه على المحرم بجهالة فان ثبت ان في الامور
 هذا كناية عن ذلك والافاضة ولا يثبت في الكفاية بالتحقيق الذي في الامور
 من الامور المحرمه في الكفاية بغير التوكيد كقولنا بجهالة لا يجوز ذلك في
 لغويات ابدال الله فلا بأس ولكن مع برهان على مطلق معذورة ابي الهيثم
 بالادلة القوية ومن جهتها في الصحيح مع موثقة بغير عار عن ابي عبد الله عليه السلام فلا
 تاكل من الصيد وانته حرام وان كان اصابه قتل وليس عليك فداء ما اتيته بجهالة
 الا الصيد فان عليك الفداء فيه بجهالة او بعد والنزح في قلبه على الدعوى الثانية هو
 ان جوابهم من عدم الاطلا الذي هو مناط الكفاية بعدم صدق على وجه يكون المظهر
 مظهر ان سدد من وجه الاول اذ لم يصدق على ابي الهيثم في الاطلا فلهذا عليه القضاء
 الفاعل لعدم صدق لفظ الاطلا في مادته لان من لا يعلم كون الشيء مظهرا لا يصدق عليه انه
 اظلم كقولنا في نفس صدق التمسك وجوده وان صدق عليه انه اظلم وهو من انه
 ذاك لعدم فقد في كفاية اظلم عامة الاسماء لان امرها يقابل به لا بجهالة ولا بأس
 فروعها اجابا في مقابلتها في عبارة العامة في غير ذلك والثالث ان اجهل المظهر لا يخرج

المظهر

المظهر عن كونه مظهرا فيصير في علم ابي الهيثم اظلم عامة اذا اظلم ذاك الصوم لغة وعرفا
 القدر كاف لرفع حكم الامور وتنفق وجوب الكفاية ولا بد لظن الظاهر من احوال الدين
 والا لا يرفع حكم الشرية عن ابي الهيثم فلا يثبت كفاية وقد انفوس ويزيد ذلك الم يعلم
 بحكمها وبقاها كذا وعليها من الشرع والثالث ان خصوص اجهالة لا بد منها في جميع
 لان موثقة في الاطلا مظهر من اكله وشرط احوال مع ذاك الصوم وشرطها صافي على
 ابي الهيثم في غير ذلك لغة وشرعا وعرفا فلا وجه لغيرها حكم الاصل حينئذ واذا رفع الاصل
 فلا يصح لمقاومته الصحيح ونما ليس الحكم موثقة زارة وانما بقية لغيره سدد مع ما فيها
 من عموم من وجه بالنسبة الى دليل الكفاية كما ان ثبوتها الى دليل القضاء كذا في الامور
 كعدم موثقة الاطلا في كونها بغيرها ولا بد من الكفاية بالموثقة ليس ما قالوا في دليل
 القضاء فموتوره ليس في الموتى ليس عليه شيء ليس عليه شيء ولا بد من الكفاية
 كذا في الامور المحرمه في الكفاية بغيره بجهالة على ثبوت الكفاية لمن اظلم في مكان وجهه
 عذر بان اجهل الحكم من احوال الامور لا عذر بجهالة وجهه اذ كان اجهل الحكم
 من قبل ذلك في سقوط الكفاية هو السفر والمرض لا اجهل الحكم ووروده في شرط من
 الاخبار فينبصر في العذر اليها لا الى الفرد والجهول والثاني ان ابي الهيثم لا يطلق
 ان كان من اعذر الناس لزم ارتفاع الحكم الشرعية عنه بالمرقة فانه ان ضل و
 ما ان بالركوع وجب ان يكون صلوته ماضية لانه ما علم لظن انها ترك الركوع وانه ركن فلا يلزم
 عليه انه ترك الركن لعدم كونه عالما بركبته والثالث من كان من اعذر الناس
 فمن شأنه لا يغير الاطلا كذا في كفاية واثباته عن صبيحة عبد الرحمن بن ابي جعفر فلا يلزم ورود
 في موضع خاص فلا يثبت في الصوم واذا عرفت هذا فلا يخفى عليك ان التراجع في المسئلة
 في غاية كفاية في صلوته لاوله بوضوح بعض واستفادته عن كفاية بطريق آخر من نوع الاول
 بان نقول لا ريب في كفاية مظهر في ابي الهيثم اذا اظلم ذاك الصوم لا يثبت من
 كفاية وفي لغة وعرفا وشرعا في كفاية القضاء والكفاية ولا يثبت ابي الهيثم في مظهر غير مظهر

المظهر

ان ابي الهيثم في الامور المحرمه على المحرم بجهالة وقيل ان هذا هو مقتضى الحال على مقتضى
 ابي الهيثم في الامور المحرمه على المحرم بجهالة وقيل ان هذا هو مقتضى الحال على مقتضى
 ابي الهيثم في الامور المحرمه على المحرم بجهالة وقيل ان هذا هو مقتضى الحال على مقتضى
 ابي الهيثم في الامور المحرمه على المحرم بجهالة وقيل ان هذا هو مقتضى الحال على مقتضى

قالوا قد علمنا ان الصوم مثله لمفطرات وما نزل جهده في كسبه ما علم
 بعض المفطرات كالسكر والشراب ولم يعلم البعض الا انها لا في الدين مع كونه
 المتعلم كما هو حال الكفار واما غيرهم فهو اياها ما علم من اشد التكليف بالصوم فدل على
 عليه او انه عالم بالصوم لكنه جهل بتفصيل المفطرات مع عدم كونه من المتعلمين او هو من
 من المتعلمين لكنه ما بلغ اليه هذه المسئلة مع نيل جهوده في الاستدلال بما استدل به من
 لا ضيق في وجوب الكفارة عليه لانه مفطر ومفطر هو بالحقبة واما ان في وجوب عليه
 الفضا وحل الكفارة لان الكفارة عقوبة والعقوبة على غير المفطر خلاف العمل بكلام
 الفضا وانه يوم يوم وهو لا يعقد عقوبة بل هو رخصة كما كان الاصل رخصة ولكن حذر
 المتوفى انه ذكر على هذا ما قد لا يسر في شيء من العقوبة وحيث ان فخرج اجماع الخبر
 المفطر من عموم دليل الكفارة ان لم يفرق بين اياها بالليل واليوم فبما علم انه
 لا كان مدارها على العقوبة على مصالح خفية ولذلك قالوا ان السرا على اجمع بين
 المتفرقات والمتفرقات بين الجنح لا تخفى يكون هذا الحكم جارية في جميع احوالها
 لا يصح عدم العقوبة لبعض احوالها مع غير المفطر الا في المصلحة خفية مفروضة نذكر
 احدى احوالها ان كان الصبي جاهلا بل عليه قول المصنف في صبيته متوبة بنحو ما روي
 وليس عليه كفارة ما رويته جهالة الا في الصبي فان عليه كفارة ان كان جاهلا او بعد
 وتبين ان يكون جاهلا بنحو جهالة بالجملة كما يتبين ان يكون جاهلا بنحو جهالة في
 مفاد الجاهل وبما يجتهد الاصول وجوب الفضا والكفارة على مطلق الجاهل والجاهل
 العام من بالافطار والراعية والافطار بالاكراه مطلق لا يفسد الصوم وهو
 فبين الاول كونه بحيث يرتفع به الفصد والرجاء وروى ان ما لا يبلغ اليه اياه
 ولا علم خلافا بين الاصح في عدم ف والصوم بالاول واما الخلاف في ان في
 المداك احوال بالاكراه على الافطار النوع على تركه بالكون مضرا به فلفظه او من جاز
 مجراه كسب له مع قدرة المتوعد على فعل ما توعد به وبشهادة القرائن بانه يفعله به لا يفطر

في قوله ما علم من اشد التكليف بالصوم
 في قوله فدل على عليه او انه عالم
 في قوله من المتعلمين لكنه ما بلغ اليه
 في قوله لا ضيق في وجوب الكفارة عليه

ولو جاز المفطر في عاقبة وضوءه في غير اختياره ولا خلاف في ان من وجده المفطر لا يفطر به
 وروى عنه من بلغ به الاكراه صارا رفع فصدته واما الخلاف فيمن لم يبلغ الاكراه ذلك كمن
 خوف حرمانه قد جاز الاكراه انه لا يفطر به ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي صوم يوم
 وانسيان وما يسكر هو عليه ولان الكراهة لا تجزئ له فلو نسيه الى ان يسهو فيكون نسيه
 سائيا كان كمن قد نسيه لا يفطر الكراهة رفع عنه كفارة الفضا وانه لا يفطر الكراهة
 لولا ان يقول مفطره الا فيل فخط الفضا في الامور من ترك افعال المفطر في امره على ما لا يملك
 فبين المفطر فيما عداه لا يفطر في تركه انما الاصل ان كان برادة الذمة عن وجوب
 الفضا والكفارة انما تجوز اذا لم يتحقق نية الافطار او وقع في كسبه فقفته ومنها ليس كذلك
 لتحقق نية الافطار انما في قول الفردية ايرطيطيف النفس وبغير طيب النفس واما انما في نية
 منه رفع العقوبة والاثم لاصح اجماع الايمان بالنافع واما انما في ان الكراهة لا تجزئ له
 فلو نسيه الى ان يسهو فيكون نسيه لا يفطر الكراهة رفع عنه كفارة الفضا وانه لا يفطر الكراهة
 فان انسيان فيما راع الفصد فهذا الذي لا يثبت في غيرها على التوالت في وجوب الفضا
 من قوله ترك افعال المفطر في تركه كادل في تركه المفطر في تركه كادل
 على تركه في كراهة لتحقق نية الافطار وهو جوب الفضا ومنع دليله المفطر لخطو الفضا
 وهو مضيق فالاقول ما ذهب اليه الشيخ في مبسوط لوجوب الفضا خاصة حيث ذكر الكراهة مع
 النوع في تركه فصدقه عليه انه قد افطر اختيارا فيجب عليه الفضا ولو في الكراهة
 بالجملة لانها عقوبة والعقوبة مرتقفة على الاكراه ومنع عموم ما دل على كون الايمان
 بذلك الامور مفقدا للصوم بحيث ينال الكراهة في جزاء منع لا وقت من صدقه في من
 افطر بطيب النفس او غيره والخاصة او افطر في يوم بخصومه للنفقة او افطر في اليوم
 لاجلها لا يفسد صومه ولا يلزمه الفضا ولا تعاقب الا في صبيته الجادة الواضحة
 على سبيل العقوبة ولكن اختلفت كلماتهم وعباراتهم في مصاديقها فمنهم من قال
 يجوز ان يترك عند خوف تلف النفس وما جاز في تركها كما يظهر من عبارة الدرر فيهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

三

وہیں سے پہلے وہ ایک اور لکھنؤ کے رہنے والے تھے
فرخا جاب سے مراد لکھنؤ کے محبت
اسی محضاً ۳۰

[illegible]

فراصلهم بينه وبينها
مباحث الجبر الاول
ان م

FV

[illegible]

فكتب الرصد ولا مد مع انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن اجنب في اول الليل في شهر رمضان
فنام حرا حتى فطر لا شئ عليه وذلك ان جنبته كانت في وقت طلال وما رواه في المصنف عن
عطاء بن عثمان بن زياد لا عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول الليل ففطر
الا ان يطعمه ففطره فذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في اول الليل ويوفو من صر يطعم
الغنى و... اجنب عن الطلاق الالة بتقيد بالروايات وتخصيص الثانية التي بالروايات التي
سند كذا ان راسه جها بين الاول والآخر عن الاجابة فيمكن من وجهين الاول يحمل
كلها على التقية لكونها موافقة لمذهب الجمهور في احكامه والى في اما عن الرواية الاولى فيمنع
الافتاء على ابن برة بالتقيد لعدم دلالتها صراحة على ان المتأخر اعم من ان يكون على وجهه او غيره
وتخرج الثانية بمنع دلالتها على موضع النزاع لانه ما ذكر فيها قيد الليل الا في شهر رمضان على ان هذا
كما عرفت في الروايات عليه وهذا الجواب حسن ما ذكره صاحب الذخيرة بقوله واما في الرابع
فيمنع دلالة الرواية على جواز التأخر الى الفجر بدفعها جواز التوبة الاولى وتخرج لا تنكر
ذلك كمن يقيد بما اذا كانت مع نية التوبة او غير ذلك لانه يحمل الفجر على الفجر الاول كما
افاده العلامة في المختلف ثم قد عارضه في ظاهره وانما يرد ذلك لانه مع انه عليه السلام يبادر الى فطر
الاجابة في اول وقتها فلا يلزم به عيسى عليه السلام في الفجر قبل طلها لانه حينئذ يكون في وقت
وهو اعلم من ذلك وانما ما افاد في ظاهره لانه مع انه عليه السلام ما تركه ~~في شهر رمضان~~
ترك الاول وما صدر عنه مع انه عليه السلام في ذلك الوقت وكذا في الحسين من انه عليه السلام كان هو
مذهب الشيعة كافة وفي الرواية اشعار بالادلة في هذا القيد وكيف يصح في اول الشهر
الذي عليه وآله بالكل ترك الاول في حاشا صفة جلالة عن ذلك بالادلة وامر بضرورة هذا
كافية للاجتناب عن موداة وهذا هو الجواب عن الرابعة مع زيادة الاشعار فيها
بالتقية حيث استدل عليه في هذا القول في عايشة لادله اياه عليه السلام وثانهم فليس
اعلم وانما في ان يستدلوا بالادلة في الثانية الى مثابة لادله الجواب للعلوم ومما
الوجه من اياهن سلم عليه السلام في الضرورة ناسية من التقية علما ان رواها بعد
بن عيسى وهو مجهول وعن ابن منته بالطرف في السنة لاشتمالها على اية سيرة التقاط وهو
غير موثوق به وجعلنا على ~~في شهر رمضان~~ من اصبح من غير تقيد بها على ابن برة وعن ابن برة

الاول

بما هو الجواب عن ذلك لانه في مضمونها واجتمع الاولون ومنهم العلامة فانه اضطر
اختلاف الانزال بها زاموجب للقضاء واللفظ فكذا انما في الانزال بل هذا الذي
لان الاول قد انفذ الصوم في الالة او بها لم يتقيد وما رواه الشيخ عن ابي بصير في الحديث
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الفطر متها حتى
اصبح ففطر رقبته او لصوم شهرين متتابعين او بطعم سنين متتابعين فذكر انه يفتن
ان لا يراه يدركه ابراهيم بن سليمان بن جعفر الحريزي عن القفط يسمي ذلك اذا اجنب في شهر رمضان
بليل ولا يفتن حتى يصبح عليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فطرا منه ويخرج
ابراهيم بن عبد الحميد عن القفط يسمي مواله قدس الله روحه في شهر رمضان ففطره اذا احتلم
بها في شهر رمضان فليس له ان ينام حتى يفتن وان اجنب في شهر رمضان ففطره ان ينام الالة
حتى يفتن في اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح ففطر رقبته او اطعم سنين متتابعين
ذلك اليوم ويتم صيامه ولو يدركه ابراهيم في الذخيرة وفيه الاجابة في وجوب
الكفارة مع الفطر وانما الجواب عن الاول بان في سبب جواز التوبة بالوقوف بينهما لانه ان يكون
لغيره وقد ذكر في الانزال مغلطان جلد من مغلطان وقع في شهر رمضان كما لا شك في
لا اذا ما وقع في الليل وانما في الفجر وقيل في الجوارح الاجابة لانه يكون في وقتها فلهذا
الاصح ان يترك على ان يترك في قول الاجابة لانه لا يفتن في شهر رمضان ففطره بالاشارة
المطلبة بين الصائم وقيل في شهر رمضان ففطره بالاشارة على ما رواه في الرواية الاولى كما عرفت
الحق في تقيد بهذا اخذ العلماء من الالة اذا وقع في شهر رمضان ففطره بالاشارة في شهر رمضان
الاول ونحوه اجزاء المنجز ان ضعفنا سنة الكفارة الاولى عن التقية بالاشارة المطلبة في شهر
والاشارة والاجابة المنقضية التقيد والاشارة انما اذا عرفت هذا فلا شك في ان
الكفارة كما لا يخفى في شهر رمضان ففطره بالاشارة على ما رواه في الرواية الاولى كما عرفت
والشيخ عن عبد الله بن ابي بصير في الصحيح ففطره بالاشارة على ما رواه في شهر رمضان
ثم يستيقظ حتى يصبح ففطره بالاشارة وان لم يستيقظ حتى يصبح ففطره بالاشارة
وما رواه عن معاوية بن عمار في الصحيح ففطره بالاشارة على ما رواه في شهر رمضان

في الامع اباة النومة اثنتان وما زاد من غير الاصل فافق العلامة في المنه والسيه
فراهم ارك وكنه لا يبعد القول بمراتين كما يدل عليها روايته ابن عبد المجيد لمكان قوله
عليه السلام فليس له ان ينام الا ساعة حتى يفتد فلا تغفل في ما نحن فيه انما هو على
ابنه الى طلوع الفجر من كل الاوقات فافق امدرك انه قد استغنى في المنه ان اورد
الروايات المتقدمة لغير الصوم شهر رمضان بعد انما في رواية ولما كان في نفس هذا الحكم
بمرضان من غيرة في الصوم وقد اوردته في المنه بل في نفس هذا الحكم بمرضان في غيرة
نيت من تنصير الاصل في علي رمضان من غير نعيم ولا في سبيل عليه ومن نعيم الاصل
وادراكه في مخطات مطلقا في حساب امدرك والقول انه لا يفر ضعف الوجه الثاني من
وجهر الزود فان نعيم الاصل لا يفر اصاله البراءة ثم قد وكنه ان فضاء رمضان
لمكن باورائه بل الظاهر عدم وقوعه في اجنب لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسعود
فقد كنت انا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقصر رمضان فيجنب في اول البلد ولا يقصر حتى
يجزى اول البلد هو بران انما قد قطع في الصوم في ذلك اليوم في اليوم غيرة وفي الصحيح عن عبد الله
بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم في ذلك اليوم وكان يقصر شهر رمضان وقد راى اصحبه
بالنور واما بتزجانه فلم اغتد حتى قطع الفجر فاجابه لانضم هذا اليوم وصم غدا ثم قد راى
وغيره قطع لعدم توقف الصوم امدوب في انما مطلقا تمسكا بمقتضى الاصل وما رواه ابن
بابويه في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن جبيب اشعث فقلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن
المنطوع وعن هذه الثلاثة الايام اذا اجنب في اول البلد فاعلم اني اجنب وانما منما
حتى يفر الفجر اصوم او لا اصوم قد صم ثم قد وبقرا الاصل في ما عدا فضاء رمضان من
الصوم الواجب والمباين لمقتضى الاصل عدم اعتبار هذا الشرط والواجب في غير الله الى
ان ثبت الخ من غير انهم كلامه طاب ثراه وكل من صام جنة وقد صحب الذخيرة بعد فقد روايت
الفقهاء ودلالة هذه الاجابة على البطلان وعدم الاتفاق غير واضح كذا البراءة البغينة
من التكليف الثابت يقصر ذلك وانما قد لعدم وضوح دلالة الاخبار رانما كورة في البطلان

بناءً على ما ذهب إليه
فإن الأمر والنهي ليس حقيقين في الوجوب والحرمة بحد ذاتهما من كونها حقيقين فيها
ولا فرق في القضاء بين الموسع والمضيق وأما الشهيد الثاني في ضمنه القضاء مع المضيق
لمن لم يعلم بالتمييز بين حتر أصح والفرق محكم وكذا لا فرق قطعا بين النومة الأولى والثانية
لا لطلاق المصوم المذكورة قبلا والطلاق كلام الأرباب وكذا لا فرق في الصوم منسوب
بين الصائم وغيره وبين الفرض والشبهة الثانية في وجوب عدم جواز غير معين أنه غير
معيّن فلم يصح صومه كقضاء رمضان وآل البيت عرفت بالاصح في الصوم في تلك اليوم
لا يتغير وأما ربح الأول أنه قياس لعدم ظهور التعليل في الأصل مع الفرق بين الصوم
الواجب والمنذور بغيره من الأحكام وعنه الثاني بأنه اجتهاد في مقابل النفس ورب
عنه جواز المنطوق مطلقا في هذا الأمر مضافا إلى ما مر من صحته حبيب التتميم الصريحة والمطوب
الطلاق رواية عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل يكتسب ثيابا من حر يصنع الصوم
فذلك اليوم تطوعا فقد ليس هو بالثابت وبين نصف النهار وبعض الأصحاب التي
المنذر المطلق والكفارة قبل شروع فيها بالقضاء ومنهم شهيد الثاني حيث قد فرغ من
القضاء المنذر المطلق والكفارة قبل التلبس بها ولو كان في الاشتداد حيث لا يترد
النتائج أو في الاشتداد الصوم لا يترد نتائجه فوجهان أحدهما عدم صحة الصوم ولا يقطع
النتائج لعدم التقصير انتهى وكأن نظره طائفة على الوجهين انتهى كورس الف في
كلامه ولذا قبل المنذر بالمطلق والكفارة بعد التلبس بها حتر يقع إلى فيها بالقضاء ولا تراها
به فرعدم التلبس وأجواب عن الحق الأول ما مر من كونها ثيابا وعنه الثانية يمنع عدم ثبوت
اجتناب الصوم مطلقا لعدم ثبوت الإطلاق لفرض مع ثبوت من لفه في بعض المقام كما اثبتناه
في المنذور فلا يلحق بالقضاء انتهى وعن الصبي وغيره والكفارة وغيره لعدم التمسك
في المقام فيكم في الحكم بمقتضى الأصل والاحوط إلى في العمل بمنذور واجتناب الثياب
نقد عن العلامة أنه قد فرغ من شهرته كماله لصاحبنا لفا صرح في حكم البعض في ذلك بغير أنها إذا انقطع
ومها قبل الفجر أن يكتب عليها لا يغتفر ويطلب الصوم لو اخلت حتر يطعم الجوع والافوب ذلك لأن
حدث البعض يمنع الصوم فكان القول في اجتنابه انتهى في فخر الميراث ويتوجه عليه أن هذا الاستدلال

بسببه فان من فدية القضاء فان كان نظره الى ما يكف من كل يوم عليه شره هو اختياره فيه
 وتخرج سلا من نظره الى من يوم عليه فان من فدية القضاء وتخرج امره انظر الى ما يكف
 انظر اليه فانزل غير مستريح للانزال لم يقط وعنه ان يقيد ان نظره الى امره فانزل
 من غير ان يقيد او يقيد شره الى حبه او يقيد اليه لم يكن عليه شره وتخرج ابن ادرس
 فان امره لنظر لم يكن عليه شره ولا يورد الى ذلك قد وقد ذهب من اصحابنا الى انه
 ان نظره الى من يوم عليه انظر من كان عليه القضاء وان كان الكفاية قد تخرج الصبي ان القضاء
 عليه لانه لا دليل على ذلك واستقر العلم وجوب القضاء وان كان بغير انظر واضاف
 في الذخيرة مع تكرار النظر عادة الانزال بترك حيث قد علم العلم ولا يبعد ان
 يقيد ان ذلك غير مفيد الا ان يقيد فاصدا به حصول الامناء او يكون من عادته
 ذلك انظر وهو الاقرب كما قلنا والاجتناب في مواضع الاجتناب سبب الاجتناب وقد عني
 الشيخ في النهاية وبسبب انه لا شر عليه اذا منعه من الاجتناب وتخرج ابن الصلاح اذا منعه
 الا حديث فان من وجب عليه القضاء وان كان على الاطلاق لقيا وانما غير سببه والحمد
 بمقتضى الفاضل المذكور في النظر معين في هذا المقام البتة تميم وفيه مسائل
 الاول في كل ما حكم به الصوم بالانسان به انما يفرضه اذا وقع عمدا سواء جهل
 بالمسئلة من جهة التقصير في الصوم او لم يعلم كانه يفتي فيما سبق التنية اذا انما يقيد
 سببا فادنى عليه ليقرب ذلك الواجب والتمذوب وعنه اتفاق العلماء كانه
 قد في الشهر ما تقدم ولا خلاف بين علماء في ان الناس لا يفرض صومه ولا يجب
 عليه قضاء ولا كفارة بعد الخطيئة بقاء وقدر في الذخيرة لا اعلم خلافا بين الاصحاب
 في ان فدية الخطيئة سببا لا يوجب الا فطر ولا القضاء ولا الكفارة ثم نقول كل
 من انكر في الشهر الا ان الاصل في اختلافنا في ناس من غلبة التنية من اول الشهر
 الى اخره فان كان الاصل في حكم القضاء والصوم والصلوات ونحو ذلك انما ليس بعد وجوب
 قضاء الصوم عليه اجتنابا مشهورا ان العلم ان شرط في الصوم كما هو شرط في الصلوة في تقاضيا

العبد لله

بكن

يكون مقتضا لفاء الصوم الموجب للقضاء وما رواه الشيخ عن ابي عبد الله في الصحيح من ان عبد الله
 قد سئل عن رجل اجنب في شهر رمضان ففسر ان يقيد صر في رمضان قد عني
 والصيام وما رواه عن عبد الله بن مسكان في الصحيح عن ابراهيم بن محبوب في سالت
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يكتسب في شهر رمضان فيفسد ذلك جميعه حتى يخرج شهر رمضان
 قد يقيد الصلوات والصيام واجيب عن الاول بمنع اشتراط الصوم بالعبادة الا في وقت التذكير
 ويروى عليه السلام بان ~~من غلبه الليل~~ ومن غلبه الليل ومن غلبه الليل ومن غلبه الليل
 بل هو واخذ في صفة الصوم لان الصوم عبارة عن الاجتناب عن المفطرات ومنها ما
 واجيب عن الروايتين بعدم وضوح دلالتها على وجوب القضاء ولا يفرض منه ولا يكره
 بكن القول بما رويها بما رواه الصدوق عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله في شهر
 صائم في مع اهل القريش وكثير عليه وما رواه عن عبد الله بن مسكان في شهر رمضان
 في الشهر فقلت للرضا عليه السلام يا بن رسول الله قد روي عن ابيك عليه السلام في شهر رمضان
 في شهر رمضان او افطر فيه تلك كفارات وروى عن ابي عبد الله في شهر رمضان
 انه يمين فاخذ قمت بها جميعا متر جامع الرجل حراما او افطر على عوام في شهر رمضان
 فبذلك كفارات عن رقبته وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا
 وقضاء ذلك اليوم وان كان نكح صلا او افطر على صلا فبذلك كفارة واحدة و
 ان كان ناسيا فذكر عليه والالتفات انها ليس بها ريتين لان هذين الجوزين
 انما يردان على ان لا يتبين بينهما نية نية في الصوم ليس بمفطر لان تركه من ناسيا
 الى اخر رمضان ليس موجبا للقضاء وبينها بولن بعد فذلك ليس بهتئا وهذا القول
 انما هو من الكنية لم يرد عنها بواسطة النص الصحيح بل القول به انما هو من لفظ

ولا يجوز ان يترك الصوم في شهر رمضان
 ولا يجوز ان يترك الصلوات في شهر رمضان
 ولا يجوز ان يترك الحج في شهر رمضان
 ولا يجوز ان يترك الزكاة في شهر رمضان

بل في الصحيح

فلهذه الكيفية للفرق بين الانسان بالمفطر لسانا وبين ترك كسب لسانا فلهذه
 الكيفية بهذا القول وعلى ابي حنيفة فلو لم ينس الفات تمام الشه بل نسي يوما او يومين
 او ازيد فحكم بفساد الصوم مشكك بشكوت قضاء الجميع وليس بصحة لان قضاء الجميع يبرئ
 على فكل يوم ولا دخل للجميع من حيث الجميع ففرض الجميع مع عدم استلزام ف
 يوم فلو لم يوف فلهذا من عدم قضاء البعض لو نسي مفرد في بعض لدخل البعض
 في الكسب وبموت في الكسب استلزام لفرض الاجزاء على انه لا منافاة بين
 قولنا هذا وبين الاقتصار على النفل لان قوله عليه السلام في الصلوة والصيام مطلق شامل
 للكسب والبعض مما وقع فيه جميع فلو ان الكسب والابليس بالاطلاق في جواب عن
 السؤال من جهة وبطل على هذه الكيفية مضافا الى الاتفاق في روايات منها ما رواه
 والصدوق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب
 لم يذكر في لفظنا انما هو شر رزق الله عز وجل فليتم صومه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 قيس عن ابي بصير عليه السلام انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فلهذا لفظ
 من اجل انه نسي فاكلا هو رزق الله عز وجل فليتم صومه ومنها ما رواه الصدوق في المصنف عن عمار
 بن موسى انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فليتم صومه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 ومثما ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فليتم صومه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 وشرب ناسيا فليتم صومه وليس عليه شيء وما رواه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بصير في المصنف في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فليتم صومه
 ذلك وليس عليه شيء ومنها ما رواه الصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فليتم صومه
 عليه السلام وقد ذكر قبلا والاجابة في هذا الباب كثيرة مستفيضة الثالثة قلت في الرابع
 من الكسب ناسيا فليتم صومه فلهذا عارفا في صومه وعينه انقضاء او فوجوب النسيان
 نردود الله عليه الوجوب في الرابع فلهذا عارفا في صومه وعينه انقضاء او فوجوب النسيان لان هراة

من لا يعلم علم ما فعله من المفطر سواء جهل ما فعله كما لو جهل ما فعله من الاكل مطلقا او شيئا من
 ذلك ولكن جهل من تناول في صومك لمسته انقضاء من جهل من تناول في صومك لمسته انقضاء من جهل من تناول في صومك لمسته انقضاء
 ناسيا وان علم من تناول الاكل وقد تقدم الحكم في كل واحد من الاكل والشرب وجوب النسيان في كل واحد
 الكفاية انتهى اقول الحكم بانما فعلناه سابقا فربما حكم بانما ان كان مفطر فلهذا انقضاء
 وان كان ليس بمفطر فلهذا انقضاء من الرابطة اذ انما بالمفطر من غير انقضاء من غير انقضاء
 منه استصحابا بالبقاء والبقاء في فعله منها وجوب عليه النسيان من جهة عليه النسيان
 في الصحيح ومع مراعاة انقضاء من غير انقضاء من جهة عليه النسيان من جهة عليه النسيان
 وهو بطلان ان يفرض الجميع وكان طائفا فلهذا وجوب عليه ان كان قد صام في يومه فليتم صومه
 تمام يومه ذلك فان بدأ بالاكل او الشرب او لم ياكل او لم يشرب فليتم صومه فليتم صومه
 ذلك انه كان طائفا وجوب عليه تمام ذلك اليوم ولزمه انقضاء من غير انقضاء من جهة عليه النسيان
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل نسي فاكلا وشرب فليتم صومه
 فليتم صومه ذلك ثم يفتقه وان نسي في غير شهر رمضان فليتم صومه فليتم صومه
 ليلة بصل وانا اكل فالف وفقدنا ما جوف ففقدنا اكل وشرب فليتم صومه فليتم صومه
 اليوم في غير شهر رمضان وما رواه عن سامة بن مهران في المصنف في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير
 وشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان فليتم صومه فليتم صومه فليتم صومه
 فليتم صومه ولا راحة عليه وان نسي في كل واحد من الاكل والشرب فليتم صومه فليتم صومه
 صومه ويقتضيه انما هو لانه بدأ بالاكل فليتم صومه فليتم صومه فليتم صومه
 من صراة صحيحة الحكم ان حكم النسيان مع عدم مراعاة الفجر فليتم صومه فليتم صومه
 غير شهر رمضان بعد الفجر فليتم صومه فليتم صومه فليتم صومه فليتم صومه
 سهايا في ذلك في النسيان في شهر رمضان وصيام الكفاية للاستراطة فيها بالنوايا
 فلهذا الحكم في النسيان في شهر رمضان فليتم صومه فليتم صومه فليتم صومه

رمضان بعد طوع الفجر صومه سواد كان الصوم واجبا او مندوبا وسواء كان التناول
 مع امرعات او بدونها وبذلك صرح العلامة وغيره وينبغي تفسيده بغير الوجوب الحسن اما
 الصبي في النظر ما وانه الصوم رمضان في حكم النذر ولا يفسد ما في التقييد لعدم ثبوت مساواة
 الصبي في حكم البهر رمضان فلا مانع للتفريق بين الصبي في النذر عدم الى في غيره الحكم
 لبهر رمضان وكذا الصوم الكفارة في نظر المصنفين في الكفارة وان كان الاطلاق لكنهما مقيدة
 بمؤلفه ساعة وتباروا في الشيخ في الصحيح عن مونة بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 امر ابي ربه ان ينظر طلع الفجر ام لا فنقول لم يطلع في كل يوم انظر فاجده قد طلع حين نظر
 فاستتم بركه وتقصيه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاء ولا شيء
 امر ابي ربه ان ينظر طلع الفجر ام لا فنقول لم يطلع في كل يوم انظر فاجده قد طلع حين نظر
 فاستتم بركه وتقصيه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاء ولا شيء
 امر ابي ربه ان ينظر طلع الفجر ام لا فنقول لم يطلع في كل يوم انظر فاجده قد طلع حين نظر
 فاستتم بركه وتقصيه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاء ولا شيء

وفيه وجهان...
 في وجه...
 في وجه...

فوج رمضان واصحابه ينجون فثبت فتنظر الفجر فناداهم بكف بغيره وظن بعضهم
 فالكذب بين صومه ويقض في غير هذا ومورد الرواية اخبار الواحد ومنه
 استقر العلامة في صحة التمسك به وجوب الفضا والكفارة لو كان النذر عينا في الحكم
 بقوله ما شرعا فيكون كغيره الا في رخص يتغير المصنف انما يقول ان رخص حكم الواحد بقوله
 مع ظاهر خبرينهما وعدم حجية قولهما على الاطلاق مستند نفسه لو ظهر بقوله في كل يوم بعد
 القول حينئذ لوجوب الكفارة وان كان القول بوجوبها فظنا مع هذا الخبر في كل
 ان بقوله لو اخبر واحد بدخول الليل في فطر نفلته لقوله فان كان من ليس
 له التقيد كالا غير المجوس فثبت منظم لا يجب عليه الفضا والكفارة فمسكنا بالاصح
 مع استناد قوله الى ان في رخص وقدر كسب عليه الفضا خاصة لان ذلك لا يقتضي سقوط الفضا
 كما في فطره في رخصة الفضا ولا يقتضي سقوطه لكونه في ان اراد ان يمسك لاجل انما كان
 ينسب قوله لان ذلك لا يقتضي سقوط الفضا بانسبته الى استناد قوله الى ان في رخص لا يمسك
 الى الاصل وانما قلنا لوجوب الفضا بغيره في رخصة الفضا لورود النص فيه فرفع حكم الاصل بغيره
 فاما في رخصه في نفسه في نفس المصنف على وجوب الفضا في حكمه بغيره بغير الاصل وان كان في رخص
 لا يجوز له التقيد كما في رخصه من الاجتهاد فيجب عليه الفضا والكفارة ان قلنا بوجوب
 التمسك بدخول الليل في فطره في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا
 الواحد وان كان عادلا وحده في نظر غيره كالفكر في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا
 يظهر من الاطلاق كلام المصنف في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا
 الاطلاق عبارة بغير عدم الفرق في رخصة بين ان يكون واحدا او متعددا وبين
 ان يكون عادلا او فاسقا وهو كذلك وان كان قد ليس لما عرفت من ان التقيد
 الاجتهاد فلا يجوز له الاكف بغيره لعدم ثبوت حجية قولهما في جميع المواضع وقد صح
 انه ذكر عن المصنف في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا في رخصة الفضا

في وجه...
 في وجه...

في وجه...
 في وجه...

في وجه...

وان كان محتملا لا يجوز له التمسك لان شهادتهما حجة شرعية ثم استكمل قول الشيخ بقوله
ما يدل على جواز التمسك على التمسك على وجه التمسك على وجه التمسك على وجه التمسك
التمسك منه لو كان للتمسك طريق الى التمسك على وجه التمسك على وجه التمسك على وجه التمسك
المعنى واما ما لا يجوز له التمسك في رصومه اما لو افطر مع عدم طلبة العلم لعرض من التمسك
وعجزه ثم ظهر خلاف المظنون ففوجوب التمسك وعدمه خلاف بين العلماء وقدر الامر
للا خلاف بين علمائنا فان افرجوا من الافطر عند طبع الغروب اذا لم يكن غلظان طين
الى العلم وانما اختلفوا في وجوب التمسك او عدمه اذا انكشف غلظان الطين فذهب الشيخ
في حقه الى كونه واجباً بوجهين لا يفرق بينهما في وجوب التمسك على وجه التمسك على وجه التمسك
المعنى واما ابو الصانع بالوجوب في اخره المصنف في وجوب التمسك الاول في وجوب التمسك
في التمسك بوجهين ان التمسك في غلظان الطين او غير ذلك فظهر فبين انهما لم يفرق
غالبت عليه الفقهاء ثم ذكر الرواية المروية عن بولس عن ابى بصير وساعة عن ابى عبد الله
عليه السلام في قوم صاموا شهرا فقال فيهم سبي ب هو عند غروب الشمس في اوله
الليلة ففطر على النذر افطر صيام ذلك اليوم ان الله عز وجل يقول ثم انما الصيام
الى الليل فمن اكل قبل ان يدخل الليل فليدفعه فانه لانه اكل متعمدا ثم فطر في اليوم
في هذه الرواية انه من شئ ففطر في الليل او في النهار ففطر عند الحاجة ولو
ظنونه ولم يكن لاصحابهم ففطر في الاول لم يكره ان يفرط حتى يفتن ودخل الليل
او يفتن على طه ومن افطر في يومه ما وصفا وجب عليه الفقهاء حسب الظن
اجبروا اما من غلبت طه ودخل الليل في فطر ثم بين بعد ذلك انه لم يكره ففطر في الليل
فيكشف عن الظاهر وليس عليه قضاء انه من وجوب الفقهاء في اختلافه في الفقه في انهما
لو كان ففطر في الليل لوجوبه في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك
في فطر ثم بين له بعد ذلك انه كان يراى ان عليه الفقهاء فان كان قد غلب على طه ودخل الليل

في فطر ثم بين له

بين

فتبين له انه كان يراى ان عليه الفقهاء وانما افطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك
الافطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
لم يكره الفقهاء وقدر المعنى ومن ظن ان التمسك في غلظان الطين او غير ذلك ففطر ثم بين انهما
لم يفرق في غلظان الطين في وجوب التمسك لان التمسك في غلظان الطين او غير ذلك ففطر ثم بين انهما
ان كان ففطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
وعند ابن محمد في وجوب التمسك في الافطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك
الفقهاء في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
وقدر بينه ادرى من ظن ان التمسك في غلظان الطين او غير ذلك ففطر ثم بين انهما
ذلك ثم بين للشمس بعد ذلك فانما وجب عليه الفقهاء ان الكفاية وان كان مع طه غلبت ففطر
فقد ظهر من فقهائه ان الكفاية لان ذلك فرضه لان الله قد فطره ففطر في رصومه اما لو لم يفرط
ظنه فان افطر عند اماره ففطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
الى التمسك في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
به المعنى واما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
الافطر في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
ان في جوف رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
ولم يفرط في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
لم يفرط في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
والكفاية مطلقا لان لو افطر مع ان لو وجب عليه الفقهاء في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر
انهم وتبعه حسب الضرورة في هذا الظن على ضرورة انه ليس عليه الفقهاء في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر
والله اعلم بالصواب في هذه المسئلة حيث قد بين ان يكون المراد بالوجوب في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر
لكن لا يكره ان يفرط في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر
ولان مراتب الظن غير متضاربة اذا ما من ظن الا في رصومه اما لو لم يفرط في الليل ففطر في ذلك فان افطر عند اماره ففطر

٦
 بئر الى عليه قبيله رضوان الله عليه
 لانه لو افطر مع ابن ارجب عليه
 القضا واقعة فمن يدانه فلو افطر
 مع عدم ابن ارجب عليه القضا
 والكفره مشافه

۲۰
الدلائل من هنا
دلت علی موت. و این خبر

باب فی فضل معراج

واستخرج من كتابه ما ذكره في حديثه من غير مستقيم لان الظن يجوز للناطق
 لا يفرق فيه بين الالهي والسمعي بل هو واحد نفس نفوذ النفس مع حصول الظن النزي
 ساه الشهيد وثبتا ~~في كتابه~~ انهم في الامور كما قد استدل ان الظن يستند في حق
 الرجال سواء كان في كسب الامارات الشرعية او غيرها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اجتنبوا
 كثرة افعظ في الظن منهم عنه للعلم بكون ما ما في شرعية والظاهر كبره اجتهاد الفاعلون بوجوب
 القضاء بما رواه الشيخ عن الكوفي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن بوش عن ابي بصير
 وسامع عن ابي عبد الله عليه السلام في قول صاموا شهر رمضان ففهم سحاب او عند غروب
 الشمس فراوا انه الليل فقال على الذي اخطوا صاموا فلك اليوم ان الله عز وجل يقول ثم
 اتوا الصيام الى الليل في كل قبل ان يدخل الليل فليست فيه فلهذا لانه اكل شهته او اجاب
 عن الراية في مختلف ان في الطريق محمد بن عيسى بن عيسى بن بوش وكان بين الصديق
 محمد بن بابويه بن يوسف فيما يرويه محمد بن عيسى عن بوش انهم في هذا القول بينوا القول
 وقدر انه ضعيف استثناء البوصة بن بابويه عن محمد بن ابراهيم وقدر ان لا ينقص
 بروايته انه والاصد في ذلك ما رواه الصدوق عن ابن الوليد كذا ذكره الشيخ في قوله في قوله
 به محمد بن عيسى عن كتيبة بن بوش ومدينه لا يعتمد عليه فذهب الشيخ الى قول ابن الوليد لكنه سطر
 بعد قوله ورايت اصحابنا يذكرون هذا القول ويقولون من هذا ان جعفر محمد بن عيسى بن
 بغداد وولقد ابو عمر والكثير عن كتيبة بن بوش كان الفقيه شاذان به كسب العبد
 بن محمد بن عيسى بن بوش عليه وسماه وعبد الله ويقول ليس في افواه مثله وبحسبك
 هذا التنازع في الفقه وكذا ذكره الكثير عن محمد بن ابراهيم عن الفقيه شاذان
 والاربع عند قول الرواية عنه كما علقه الاكثر ولقد عن الشيخ انه قد قيل ان كان
 يذهب من جهة الفقه والاعرف من هذا القائل فلا نقول بقوله يجوز لينة والام
 في روايته محمد بن عيسى عن بوش سهل ولكن لا يمكن للضعف منه الراية من جهة اخرى
 كونها مثله على ابي بصير مشترك بين الفقه والضعف وعلى سماعه بن مهران

انما انفق من كل شيء في الدنيا ما كان في الدنيا من كل شيء
 حيث قالوا في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام انما انفق من كل شيء
 حيث روي عن ابي عبد الله عليه السلام انما انفق من كل شيء
 لان بولس بن عبد الرحمن البجلي عن ابي عبد الله عليه السلام انما انفق من كل شيء
 وعنده علوم كثيرة وامر مولانا ابي عبد الله عليه السلام بعض اصحابه من اهل بيته
 فخرج بولس بن عبد الرحمن ولحقه من اهل بيته عظماء فوقفوا على ابي عبد الله
 وهو كبر صلاته عليه السلام في يوم وليلة بولس فخرج عليه السلام فخرجت
 بولس مولانا البجلي فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 صدمت من سجدته فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 كان انفق من كل شيء في الدنيا ما كان في الدنيا من كل شيء
 فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 ان محمد بن عيسى في الرواية عن بولس بن عبد الرحمن البجلي فخرجت عليه السلام
 لا يخبر عليه من حيث السنة والذات والعلامة بكونه جديا وشيئا من اهل بيته
 ابي بصير وساعة وليس كذلك رواية بولس بن عبد الرحمن البجلي فخرجت عليه السلام
 الشيخ هذه الرواية على من دخل الببل والروايات الواردة على عدم انفاقه على من دخل
 بدخوله جبايين الادلة وحسن وجهها لبعض المتأخرين على ابي عبد الله عليه السلام وهو لا يكون
 عن بعد لتعليقه عليه السلام وجوب انفاقه بغير الاكل واجتناب الدنيا على وجوب انفاقه بانه
 تناول ما ينفق من امواله في الدنيا من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 واجاب عنه في الذخيرة بمنع الاصل والخراج فان انفاقه فرض من ثمن ثمن ثمن ثمن
 الا مع قيام الدليل عليه وفيه نظر لثبوت انفاقه بغير الاصل الا ان يمنع في الاصل
 والاحسن في الجواب ان بغير منع صدق انفاقه لا على من انفق لانا ودخل الببل اذا كان

لكنه

لكن في النظر انما انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 عند وجهه شرعا واجتمع انفاقه لولم وجوب انفاقه بالاصل ولعينة زارة على ابي
 جعفر عليه السلام انه قد اقبل على ان انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 عليه قضاء وفرصته اوفر من زارة قد قبل ابو جعفر عليه السلام وقت انفق من كل شيء
 فان رايته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومنع من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 ان كنت اصبت منه شيئا وتوبه ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام في انفاقه ان كان
 ابن موسى في الرواية ان كان ابن بولس عن ابي عبد الله عليه السلام في انفاقه ان كان
 قد دخل وان انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء في انفاقه ان كان
 الشمس لم تنب فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 كانت لا يمكنه ان يخرج من رجل صام ثم طلع ان الشمس قد غابت وفراسا عليه في انفاقه
 ثم ان ابي عبد الله عليه السلام لم تنب فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 ابن ادریس من انه اذا انفق مع انك بدخول الببل فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 جبايين الادلة ومع حصول انفاقه وانك يجب عليه انفاقه والكفاية ولكن لا يجوز
 انفاقه مع انك انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء في انفاقه ان كان
 وهو لا ينفق منها ما ذهب العلامة في انفاقه من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 قوة تمسكها براءة الذمة عن انفاقه ان سوته لو لم مع طعن السعة مع مراءى
 انفق فطلع فرائد الامانة او بعد في انفاقه فلا شر عليه فان تبين انفق فرائد
 وجب عليه الكف واخراج الدر عن انفاقه لا بقصد ايجاع والذمة فان اوفى بهذا
 انفق وجب عليه انفاقه والكفاية انفق لا كج انفاقه والكفاية اذا انفق سواها ان
 عقبة ايجاعه او لا واما ان كان لا يملك على انفاقه رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان بولس بن عبد الرحمن البجلي فخرجت عليه السلام فخرجت عليه السلام
 قد لا يسر وان انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء في انفاقه ان كان

انما انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء
 انما انفق من كل شيء في الدنيا من كل شيء

أنا بآلة الخرافة وضومهم رمضان وقضائهم
 بعد الزوال والندب والصبى وضوم
 الألفاظ والظواهر واللفظ
 في النفا وما عدا ذلك في النفا
 النفا في النفا في النفا في النفا
 واختلاف النفا في النفا في النفا
 ضوم رمضان ٣٥

مفتاح

اصبح الدولون

و از جهت مزاج و مراتب تنبیه

سنتين مكنت وصيام شهرين متتابعين وفضا ذلك اليوم وانما له بمنزلة ذلك اليوم انه يحل
 وجنين احداهما ان يكون الايام متباعدة وكقولنا قس منتهى ثلاث وربع التي انما تفتن من
 ان اهل وقت لا يكمل ذلك في غير شهر الصوم او يفتن على شهر محرم مشددا وغيره فانه
 من كان الامر من ذلك لانه ثلاث كفارة على اجمع ثم استدل بما رواه الصدوق
 عن عبد الله بن صالح المروزي مسألة اهل بيته في وجوب الكفارة في شهر
 شهر رمضان ان افطر من شهر رمضان او فطر ابنه ففطر من وجوب او اكل او شرب ففطر
 شهر رمضان او صوم كفارة او نذر ففطره لم وجوب الكفارة ولا كفارة عليه وتبعه بعض المشايخ
 في وجوب منه حج الزخيرة ولكن لا يكمل قطع من كلام ابن عقيل ان من لم يعدم وجوب الكفارة
 بعد الزوال نعم على كل ما به يدل على ذلك حيث اطلق ولم يفتن به ان يكون الا فطر قبل
 الزوال او بعده وهذا مستر الى اختياره لرواية الاحتياط واحتمال وجوب الكفارة
 ان كان الا فطر بعد الصوم وعدم الوجوب اذا كان قبله نظر الى ما سمعته من ان لا يفتن
 ثم اختلف الفقهاء في وجوب فطر الاكثر ان كفارة كفارة يمين وفي بعضهم كفارة
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان ففطره ففطره في جميع الكفارات المشهورة
 علما ان كفارة من بغضه من شهر رمضان بعد الزوال ففطره كفارة يمين ذهب اليه
 وسندروا ابو الصالح وابن ادریس وقد صدق في المنع وابوه يجب عليه كفارة
 من افطر يوما من شهر رمضان فالافطر دوران عليه اطعم عشرة مساكين وهو اختيار
 ابن ابراهيم اجمع اوجبوا براهين رواه الكلبيني في الصحيح عن بربرهجي عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجل الى اهل بيته في يوم من شهر رمضان ففطره ان كان الى اهل قبل الزوال
 ففطره عليه الا يوما كان يوم وان الى اهل بعد الزوال فان عليه ان يتصدق على
 مسكين فان لم يجد صام يوما كان يوم وصام ثلثة ايام كفارة لا يصنع واجتهد رواه عن
 الكلبيني في رواية مسكين ولم يكرهه الرواية من قوله فان لم يجد فافطره واما رواه الشيخ

افطر يوما

لا يفتن

عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان
 ففطره ان كان يومه عليها قبل صلاة العصر ففطره عليه اليوم يوما قبل الزوال وان قبل العصر صام
 ذلك اليوم واليوم عشرة مساكين فان لم يجد صام ثلثة ايام كفارة لذلك ففطره في رواية
 وكبره من وقت الزوال في الرواية الاولى من حيث السنة بالمال على اثر بن محمد وهو مجهول وفي الرواية
 الثانية من حيث السنة بافتن بها ثلث الكفارة بالمال ففطره بعد العصر وسقطها قبل ذلك وهو
 خلاف ما عرفت في ذلك من وجوب فطره من ثلثة ايام بين الخبرين وسواء في جواب عن الاول ان وث
 بن محمد وان كان غير مدع ولا يجوز الا ان لا اصل له برواية احمد بن محمد بن عيسى عن ابي
 ابي عمير عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان
 بمنى من ثلثة ايام بين الخبرين بافتن بها ثلثة ايام لانها في بين الخبرين لانه اذا كان وقت
 الصلوات عند زوال الشمس الى ان ظهر قبل العصر على ما بيناه فيما تقدم جاز ان يوعظ
 قبل الزوال بانه قبل العصر لغيره بين الوقتين ويعبر عما بعد الزوال بانه بعد العصر لغيره
 ذلك انتهى وهذا الاول مذهبنا في وجوب فطره من ثلثة ايام وقت الصلوات بعد الزوال وبنا
 على هذا القول بعد التأويل بعد بل هو احسن طريق اجمع بين الروايتين وقدر طريق
 اجمع بينهما ان يكمل الكفارة في الرواية الاولى على الاحتياط وفي الثانية على الوجوب
 وتبرية الذمة عن عبادة التكليف لا تقدر ذلك ويجوز ان يجمع بينهما في وجوب فطره
 بالزوال على وقت العصر لانه بعد وقت العصر انما ما بعد الزوال بل هو المصدق
 الى غرضه في شهر رمضان في الرواية الثانية من ثلثة ايام في الرواية الاولى وكذا في رواية
 الاصل في قولنا بهذا القول صريح في وجوب فطره من ثلثة ايام في كل يوم من كل يوم
 الركون اليه حيث قدر في وجوب بين الروايتين يكمل الفتن الكفارة قبل صلاة العصر
 على الاحتياط لا يكره واستقر به الفاضل في رواية في الزخيرة حيث قدر وجوب الفتن

[illegible][illegible]

[illegible]

لكن في هذه الحالة
على ان يكون
او في بعض الحالات

والمسلمون في دارهم
على ان لا يخرجوا من دارهم
الى غير دارهم

و اما ربيع الحج حينئذ يكون انما هو ثوبه على عريان من غير ثياب ثم قال المذنب
خبرنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان ثوبه على عريان من غير ثياب ثم قال المذنب
و اما ربيع الحج حينئذ يكون انما هو ثوبه على عريان من غير ثياب ثم قال المذنب
و اما ربيع الحج حينئذ يكون انما هو ثوبه على عريان من غير ثياب ثم قال المذنب

9v

نية الصوم يوما او يومين قبل تحقق التتابع بل يجب عليه الاستيناف او ينير قبل
 بوجوب الاستيناف لعدم تحقق التتابع وقيل بعدم وجوبه لقوله عليه السلام وليس على
 ما غلب الله عز وجل عليه شي وهو الاجود لئلا ما ثبت من الاجراء ان الاستيناف
 بالتتابع اختيارا موجب للفم لا مطلقا بغير الحكم من وجوب عليه صوم شهرين متتابعين
 واما حكم غيره من وجوب عليه صيام متتابع فظفر انما له لعذر فقه خلاف وفيه الحق
 في الرابع انه بين حيث قد وكما لا يشترط فيه التتابع اذا اظفر انما له لعذر بغير عذر والى
 فتور بين الشهرين وبين غيره فربما الحكم وجوب جماعة من الاصحاب الى وجوب الاستيناف
 مطلقا مع الافلال بالتتابع فتشعر امره رك وجزم مصنف وجماعة منهم العلامة في
 الفتاوى والشيخ في الدروس وان رجع قد سره بوجوب الاستيناف مع الافلال
 بالتتابع فكل ثلثة يجب تبايعها سواء كان لعذر او لا الاثنية البدر لم يصرح بوجوب
 وكان الثلث العبد فانه يبرئ ابو بن اللولين بعد النفا واما ما اشرقت وهو
 جدير بل الاجود اخفا صراحتا مع الافلال بالتتابع للعذر لصيام الشهرين المتتابعين
 والاستيناف في غيره واستدل على وجوب الاستيناف فيما عدا اصحاب الشهرين بان
 الافلال بالتتابع يفترض عدم الاتيان بالامور به عا وجهه فيبقى المكلف تحت
 المودة الى ان يتحقق الامتناع التبر وتناقش فيه بعض العلماء بالتعليل مستفاد
 من صحة رفاعة ورواية سليمان بن خالد وانما قد لا يخلو عن قوة سيما في
 بعض الصور كما فيمن يجب التتابع عليه شهر او من عادتها ان تجب قبل الشهر فلا يخلو
 منها التتابع قطعا فوجب ان تكون باقية تحت عبدة التكليف واما مع ان الغلب بان
 عليها واضطره في ذلك وهذا خلاف قانون العدل والتكليف بالالباق وفيه العروة او
 حكم قطعا بصحة الصوم وعدم وجوب الاستيناف فيها واما في غيره مما يمكنه التتابع
 فلهذا فلا يخلو عن اكثر الخوف في موضع النص في شهرين متتابعين ولا يخلو

نظر الى عدم حصول التتابع بالقطع
 فلا يجوز في معذروته في القطع

التعليل

للتعليل انه كروا ~~والتتابع في شهرين متتابعين~~ ~~بوجوب الاستيناف~~ ~~او ينير قبل~~
 في الاستيناف اذا لم يستزم احدهما او غيره من الشهرين او قد في الشهرين
 من وجوب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر فقام منه عشرة يوما ثم اظفر لم يجلد صومه
 وبغير عليه وان كان قبل ذلك سبعا فقام منه عشرة يوما ثم اظفر لم يجلد صومه
 في ذلك خلفا بينهم واستند في ذلك ما رواه الشيخ عن موسى بن بكير عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل صام عليه صيام شهر فقام منه عشرة يوما ثم عرض له امر ففطر
 ان كان صام منه عشرة يوما ففطر ان يقصر ما بقى وان كان اقل من عشرة عشرة يوما
 لم يجز حصر الصوم شهر انا ما ~~والتتابع في شهرين متتابعين~~ ~~بوجوب الاستيناف~~ ~~او ينير قبل~~
 رجل صام على نفسه صوم شهر فقام منه عشرة يوما ثم عرض له امر ففطر ان كان
 يقصر ما بقى عليه وان كان اقل من عشرة عشرة يوما لم يجز له حصر الصوم شهر انا ما
 قد في النذرة بعد فقد الروايتين والروايتان ضعيفتان لكن التتابع عليها
 وكذا اظفر في المدارك من ان ضعف الروايتين من حيث السند يمنع من اهمتها
 وهذا الكلام منها يدل على ظاهره بان اصل ما يقتضيه الروايتين غير مرضي
 فلا يجوز البناء عندهما مع ان وجوب النذرة صرح بهم الخلاف في البناء على
 الصحة او صام منه عشرة يوما ولا يابس عندهما بالملك بها لا ينجى ضعفا بالشبهة
 العظيمة وعلى الاصحاب بها والكني الشيخ طاب ثراه في المبسوط والجلية من وجوب
 عليه شهر ففطره ففلا او الهمار يكون مملوكا وتروى فيه الحق في الشهرين او يوم
 التردد في المدارك من اختصاص النص بالورد في ذلك بالنذر وما في معناه حيث
 وقع السؤال فيه عن رجل صام عليه صوم شهر وفطره متاركة في الشهرين ففطره
 المدارك ولا يفر ضعف الوجه الثاني من وجه التردد فانه قياس كفض الشهر وهو كذلك
 واجمع الشيخ بان عد على النذر وعلى آخر قياس بالكل اهل به فيبقى على الصانع وواجب منع
 التباكل هو من باب الاول ~~والتتابع في شهرين متتابعين~~ ~~بوجوب الاستيناف~~ ~~او ينير قبل~~

روايتان ضعيفتان في الروايات

وفيما سياتي

والله اعلم

موضوع حقوق

روز و ماه و سال

من الطعام او ان يعطيه من غير المطبوخ من الطعام ثم لان الطعام لغة اعم من المطبوخ وغيره
 ما يوكلف في انفسهم الطعام البر والكل فان اكلهم براهيل عليه الزيادة على امر
 الطبخ وخبره وادمنه في كل عام اربع اجنيد بل على ذلك ومقتضى الاصل عدم اللزوم للبراءة
 باعطاء اكثر في الزيادة من قبل الاصل ولكن لا بد من الزيادة بمرغاب وان اشبعهم لم يشبعهم
 في مجلس واحد دفعة واحدة او لم يشبعهم تمام اليوم بان اشبعهم بها وعصر الاونهار
 وعشاء وانظر شبعه في يومه كغير ما ذهب اليه مولانا فيقيد به براء الزمة والبراءة
 من قبل الاصل وشبعه في يومه كغير ما ذهب اليه من قبل شبعه في النهار مرة واحدة والاحوط ان
 يضع عند كل واحد من المطبوخ وغيره بين اكله في مجلس واحد او في تمام اليوم
 ولا يافض منهم بقا الطعام لان امره مقيد فان لم يشبع بعضهم من امره فليجب شبعه
 بازيد منه لا اعلم فيه نصا ومقتضى تكييفه ان يعطيه ثم لان امره كلفه بهذا التقدير
 لان الغلب انما يكون بهذا التقدير لا بغيره ولا عبرة ببعض الافراد انما يرجع عن
 كمال الصاع والاصح فلا يلزم شبعه والاحوط ان لا يشبعه ان كانت الزيادة كبيرة
 وليست بالبرء بالادام اقله اقل وان تبرع باللم وغيره على حسب ما يكون حسن اتمام
 الثاني بل يجب الطعام شبعه في يوم واحد او يجوز التفريق في اكثر من يوم بان
 يطعم نصفه في يوم ونصفه في يوم او في ثلثة ايام او ازيد ما طفت في هذا
 الباب على نقص والاحوط اطعامهم في يوم واحد اتمام الثالث بل يجوز
 اعطائهم قيمة الطعام لكل مكين بمقدار حقه او لا يجوز وان رضوا بالقيمة ما طفت فيه
 على نقص الا في الفطرة وحده عليها قياس فليس هو الاطعام لا القيمة وبه كمال
 البراءة البقينة لا في غيره وان كان بوضه طعنا وبوضه قيمة الطعام بان يصير المجموع
 حتى امكين فهو الفاء لا يخلو عن الخصال نظرا الى حصول الانتساب للطعام في الجملة والى
 عدم حصوله في جهة دخول غير الطعام فيه فلا يصدق عليه الاطعام والاحوط عدم جواز
 هذا القسم الفاء وان ذهب الى جوارزه لبعض المأخوذ من ابيهم الله في اتمام الرابع ومقتضى
 ما كلفوا من عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

الصلح والوسطه الزويه

[illegible]

انسان کا ہر حصہ اور ہر اعضاء پر فطرتاً سے جو قوتیں ہوتی ہیں ان کو ان کے نام سے پکارا جاتا ہے۔

والله اعلم بما في جنان
ادب حبيبكم

على البرج

[illegible]

قد اقول بناء على ان الدنانير اثنان لان الدنانير كان اصد وسبعين شعيرة ونصف شعيرة فاذا اردنا
 ان نوزن من وزن الدرهم فنقسمه من الدنانير ثمانية عشر مرة وكل شعيرة من سبعين جنة واهل نصف عشر
 اربعة فاذا انقصنا ثمانية اثنان من ثمانين فنكون ثمانية عشر ونصف شعيرة وهو وزن الدرهم فاذا اردنا ان نوزن
 وزن الدنانير من الدرهم فنقسمه من الدرهم ثمانية عشر مرة وكل شعيرة من ثمانين جنة واهل نصف عشر
 جئات وسبعين جنة فيكون وزن الدرهم ثمانين جنة ونصف شعيرة ثمانية عشر مرة وكل شعيرة من ثمانين جنة
 مع نقص سبعة اثنان من ثمانين جنة

فيكون وزن الدنانير بهذا الحساب ثمانية وسبعين جنة واربعين سابعها من اصد
 حب الكبر وكذا وجدنا الدنانير الذر هو المشرق الذر وهو ثلثة ارباع المشرق
 الصغر فيكون مختلف الاوزان جدا فاكثرا وجرناه ثمانية عشر مثقالا وربعا وجرناه
 زابدا اربعة اصد وزابدة مختلفة الى مقياس وربعا وجرناه الفص من ثمانية
 عشرة ونصف مثقالا وربعا وثلاثة وزابدة ونصف الى مقياس ثمانية عشر مثقالا
 بين اهل الاوزان من الهالين وغيرهم فربما الزمان اربعة ثمانية عشر مثقالا و
 كاهنم اخذوا الكوراء بيبس به وقيل ان الدنانير عشرة واربعا والبقراط
 اربع جنة من الشعر وبناؤه عليه يكون الدنانير ثمانية جنة وبناؤه على الاقدام
 فاما ان لا يكون البقراط اربع جئات او لا يكون الدنانير ثمانية جئات وهو
 كلام متين وقيل الدنانير ثمانية جئات ونسبها الى الدنانير وزان اصد
 وسبعين شعيرة ونصف شعيرة فربما بناء على ان الدنانير ثمانية جئات و
 خمس جئات اقول بناء على ان الدنانير ثمانية جئات وثلث جئات مع نقص ثلث شعيرة
 يكون الدنانير سبعين شعيرة ونصف شعيرة فربما بناء على ما قلناه ان الدنانير
 ثمانية جئات وثلث جئات وربما يظهر من قول بعض اهل بيت ان الدنانير اثنتين
 وسبعين جنة من شعر فربما يكون الدرهم ثمانين جنة ونقص جنة لانه
 نصف دينار ونقصه فيكون كل دنانير ثمانية جئات وثلث جئات ووزنه
 اوسط المص باو سطر جئات الشعر فوافق الواحدة منه باربعة شعيرة وهو وزن
 الموقوف من الدنانير اثنان وسبعين جنة واهل ربع مائة اثنان وسبعون
 وثلاثون مثقالا ثمانية ارباع مثقال الصغر فيكون وزن الصغر ثمانية ارباع مثقال
 جنة ثمانية ارباع فربما نظر ارجى ان ما قلناه فربما الحساب هو الدنانير اثنان وسبعون

فيكون وزن الدنانير ثمانية وسبعين جنة واربعين سابعها من اصد
 حب الكبر وكذا وجدنا الدنانير الذر هو المشرق الذر وهو ثلثة ارباع المشرق
 الصغر فيكون مختلف الاوزان جدا فاكثرا وجرناه ثمانية عشر مثقالا وربعا وجرناه
 زابدا اربعة اصد وزابدة مختلفة الى مقياس وربعا وجرناه الفص من ثمانية
 عشرة ونصف مثقالا وربعا وثلاثة وزابدة ونصف الى مقياس ثمانية عشر مثقالا
 بين اهل الاوزان من الهالين وغيرهم فربما الزمان اربعة ثمانية عشر مثقالا و
 كاهنم اخذوا الكوراء بيبس به وقيل ان الدنانير عشرة واربعا والبقراط
 اربع جنة من الشعر وبناؤه عليه يكون الدنانير ثمانية جنة وبناؤه على الاقدام
 فاما ان لا يكون البقراط اربع جئات او لا يكون الدنانير ثمانية جئات وهو
 كلام متين وقيل الدنانير ثمانية جئات ونسبها الى الدنانير وزان اصد
 وسبعين شعيرة ونصف شعيرة فربما بناء على ان الدنانير ثمانية جئات و
 خمس جئات اقول بناء على ان الدنانير ثمانية جئات وثلث جئات مع نقص ثلث شعيرة
 يكون الدنانير سبعين شعيرة ونصف شعيرة فربما بناء على ما قلناه ان الدنانير
 ثمانية جئات وثلث جئات وربما يظهر من قول بعض اهل بيت ان الدنانير اثنتين
 وسبعين جنة من شعر فربما يكون الدرهم ثمانين جنة ونقص جنة لانه
 نصف دينار ونقصه فيكون كل دنانير ثمانية جئات وثلث جئات ووزنه
 اوسط المص باو سطر جئات الشعر فوافق الواحدة منه باربعة شعيرة وهو وزن
 الموقوف من الدنانير اثنان وسبعين جنة واهل ربع مائة اثنان وسبعون
 وثلاثون مثقالا ثمانية ارباع مثقال الصغر فيكون وزن الصغر ثمانية ارباع مثقال
 جنة ثمانية ارباع فربما نظر ارجى ان ما قلناه فربما الحساب هو الدنانير اثنان وسبعون

فيكون

ونخرج عليه وزن الدرهم من اصد من ثمانين جنة واهل نصف عشر
 وهو غير سديد لان الدرهم غير منضبط من جهة الاختلاف الكثرة الواقع في الدنانير
 وان كان وزن الدنانير ايضا غير منضبط كما ذكرناه سابقا ولكننا نأخذ
 الوسطا بالاضطرار فربما يكون الدرهم ثمانية عشر مثقالا واربعا وهو وزن
 وسطه فصار وزن اهل اثنتين وثلثين وثمانين درهما ونصف درهم لان اصد
 هو ثلث رطلان وربيع بالبعده ادر وكل رطل ثمانية وثلثون درهما وهو بالثقل اشد من
 بناء على التقاعد الاثني عشر درهم سبعة وثلثون مثقالا وثلاثة ارباع درهم
 ارباع مثقالا فالحساب الذي هو اربعة اصد الف ومانه وسبعون درهما كما في رواية جعفر
 ابراهيم بن محمد الهادي المذكورة الف ومانه وسبعون درهما كما في رواية جعفر
 وبناؤه على الصغر فيكون الدرهم اربعة عشر وثلثون مثقالا واربعة ارباع
 نصف مثقال لان ثلثة اصد الى الصغر ثلثة ارباع الا اربع فاذا زدت على ثلثه
 ثلثة كان مثقالا صغريا واذا انقصت من الصغر ربعه كان مثقالا صغريا وهو
 بهذا الحساب هو الذي يكثر في الكفارة والفقرة والزكوة وغيرها اما بناء على ما روينا
 في الضعيف عن سليمان بن جعفر الهمداني عن ابي الحسن عليه السلام فقلت اصد ومانه
 وثمانين درهما والدرهم ثمانية وسبعون درهما والدنانير وزن سبعة جئات
 واهية وزن جنة شعيرة في اوسط اهل لا من صغاره ولا من كباره فيكون الدنانير
 اثنان وعشرة جئات من الشعر والدرهم اثنتين وسبعين جنة شعيرة فالحساب الذي
 بناه التقدير مائة جنة من اوسط اهل لا من صغاره ولا من كباره فيكون الدنانير
 الدرهم ثلثة ارباع كان مثقالا واذ انقصت من مثقال ثلثة ارباع كان درهما
 وكل عشرة دراهم سبعة مثقالا فصار الدنانير اربعة ارباع من مثقال الصغر وهو وزن

اربع وم

عنده

انقل نقاب من اصد وهو ثمانية ارباع

الواقع قطعا في رواية لا يهاجمها مع انها ضعيفة السند و ضعيفة المتن ايضا
ولا فيها من ان الصاع ثمة امراد و هذا خلاف الفقه عليه السلام من انه اربعة
امراد كما يدل عليه روايات صحيحة مستقيمة المقام انما ميسر العلم انما مقتضى
ما اخبرناه من انه يجب لكل مسكين من الطعام بوزن ان يكون مجموع الطعام ثمة عشر
صاعا و يدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
قيل له عن رجل اخطى يوما من شهر رمضان ثمة اقد عليه ثمة عشر صاعا لكل مسكين
بعد ان يربح الله و آله افضل كذا في التهذيب و في الاستبصار ما رواه كذا الكل مسكين
بعد مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه و آله و في التهذيب بطريق آخر صحيح كذا في التهذيب
و تنافى هذه القصة اخبرنا في كذا و آية جميل في كذا في الاعراب لان فيه ان اكل كل الفير
انما به ان يربح الله عليه و آله كان فيه عشر و ان صاعا يكون عشرة اصبع ليعا و مثل
ما روي الصدوق عن ابي ادريس بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل ان
ابله في شهر رمضان قد يربح و ان صاعا من تمر فبذلك امر ان يربح الله عليه و آله
الرجل الذي انما في كذا و ذلك و خرج محمد بن عثمان في الحسن انه روي عنه انه سئل
عن رجل اخطى يوما من شهر رمضان ففكر كذا ربه جري بين من طعام و هو عشر و ان
و مثل ما روي عنه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله بن ابي عبد الله بن ابي عبد الله ان بعد موته
قيل له عن رجل اخطى يوما من شهر رمضان ثمة اقد تصدق بوزن من صاعا و يقف
مكنا و كلها غير بالوزن صاعا فلهذا رضى محمد بن عبد الرحمن و جمع هذه الزخوة
بينها و بينهما بكل رواية جميل عن ان السائل كان في كذا في الاقد من
الله و هو واجب و تجد الثاني على اصد صاعا و كون الاعراب انما كور فيه
غير الاعراب انما كور في رواية حميد في كذا في الثالث و الرابع ايضا الحمد على صاعا

او باصطحاب يكون السؤال عن مخرج معين ثم قد يربح منه انما و يربح الله الان
الضرورة دعيت اليه حبس لا يسوغ الخروج عن مقتضى حاجته عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام
فيما ظهر ضعف من قس الطعام لكل مسكين من ان لا يربح الله انما يربح الله انما يربح الله
ثلثين صاعا و ما ورد في خبر من الاخبار فلا تغفل المقام انما دس بل يجوز
غير النخلة او لا يجوز و انما هو جواز غيره من الاطعمة العادية كالشعر و الرز و التمر
علما باطلاق لفظ الطعام لثمة في الفهرست الطعام ابر و ما يوكل و لكن لا يحوط
الا طعام بالنخلة او التمر لورودها في النصوص بالنصوص و ان كان الاطلاق الطعام
يشمل غيرها ايضا و ما ورد في التمهيد في كذا و لا يربح الله و لا يربح الله و لا يربح الله
اما النخلة فلان الطعام لثمة و شرعا هو النخلة و اما ان كل ما يوكل فلا تغفل من كذا ان
مراده كل ما يوكل او بعض ما يوكل و لا يربح الله انما يخص كل ما يوكل بالكرات العادية و ضعف
الاطلاق بمخرج النخلة ثم بقولنا انما يربح الله انما يربح الله انما يربح الله انما يربح الله
او اربح الله انما يربح الله و هو النخلة و انما يربح الله الا حوط الا حوط الا حوط الا حوط
انفرد لان ما يخرج المكلف عن عدة التكليف قطعا او في مختلف الملامة قد روي
في مبسوط الموجب في الاطعمة في الكفاية من غالب قوت ابله و كذا في كذا
النخلة و قد قوم يجب ما يلزم ابله و هو قوت النخلة فان اخرج من غالب قوت ابله
و هو ما يجب فيه الزكاة اجزؤه و ان اخرج فوقه فهو افضل و ان اخرج دونه
فان كان ما لا يجب فيه الزكاة لم يجزه و ان كان ما لا يجب فيه الزكاة فان كان غير
الا حوط لم يجزه و ان كان اقل قيد فيه قولان احدهما بخبره و الثاني لا يجوز لانهما
لا يجب فيه الزكاة و التمر و روي انما انما افضل النخلة و التمر و اوسط النخلة و الزيت
و ادونه النخلة و التمر و قد فرق كل ما ليس طعاما يجوز افاضه في الكفاية و روي انما

فيما ظهر ضعف من قس الطعام لكل مسكين من ان لا يربح الله انما يربح الله انما يربح الله انما يربح الله

النخلة او لا يجوز و انما هو جواز غيره من الاطعمة العادية كالشعر و الرز و التمر

علما باطلاق لفظ الطعام لثمة في الفهرست الطعام ابر و ما يوكل و لكن لا يحوط

انما يربح الله انما يربح الله و هو النخلة و انما يربح الله الا حوط الا حوط الا حوط الا حوط

والاعلى وحرب طمام
بواسطة طمام
ما بينه الكوة والحوط
لان قوت الكثر وان لم
اقف على بدله المثل

^

باعتبار بلاد العرب اما باعتبار بلاد البراري والهند والسند فادعاهم ليس الزيت
ونحو اضلا فوجب اعتبار الادم المتوسط لهم ما هو متوسط بينهم اتمام الشاي فوضعت
المكيين ومن يرفع اليه الصدقة وفرضه خلاف فطيم بين الاصحاب والالفه وكذا في الفقه
فقد اختلف الاصحاب الفقهاء المكيين وادعوا في المذهب وهو من الحق في الشرايع ومنه لا يثبت
انها متفقين ولكن اختلفوا في تعيين ما به الاختلاف فقد قدم ان الفقير هو المستغنى الغير
للابال والمكيين هو الذي لا يملك ثوبا ولا بيتا ولا مال ولا ولد ولا زوج ولا غير ذلك
صلى الله عليه وآله قدس ليس المكيين الذي يرد له الاكله والاكلان والتمتع والتمتعان ولكن المكيين
الذين لا يملكون غير فيمنه ولا بال انما شئنا الله رب وقته قول الاول ما رواه الحسين عن
ابن بصير عن الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمكيين
قد افقر الذين لا بال انما شئنا الله رب وقته قول الاول ما رواه الحسين عن محمد بن
فرع عن ابي بصير عن الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قول الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمكيين
اجهد منه الذي لا بال وهذا القول من راي الاكثر وهو المختار وقد افقر هو الاكثر
المتنوع والمكيين هو الصحيح المتنازع ذهب اليه الصدوق وادعاهم نفس عليه وقد افقر
هو الذي لا شئ له والمكيين هو الذي لا يملك من العيش لا يكفيه فالفقير هو الذي لا يملك
ذهب اليه ابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير
وهو من مذهب شيخنا في النهاية والتمتع في المصنف وابن ابي عمير وسنذكر حجة ابن ابي عمير في
جمعه قوله في اما المسئلة فكانت لسابك يعنون في البحر وقول ابن ابي عمير صلى الله عليه وآله
اجنبت مكنتا وامتنع مكنتا وحسن في زمره المكيين ونحو ذلك من الفقه واجمع
الاول بان المسئلة قد تقع على الضيق وقد تقع على الغنى والذل وغير ذلك قد يفرق بين
في الفقه والمكيين والتمتع مذهبنا لا يثبت له الا بال في المذهب او اسكنه الله في كل موطن
والذل والضعف وقد ائتمروا في النهاية قد تكرر في الحديث ذكر المكيين والمكيين

و بر اعلیٰ القیاس و درستی انقیادش امانت الفطریه و البرزخیه و
فردیانه و بایست بطریق ضربان و الاثر و محبتهم حی و المیت
من و انصفه فیهم بایمان و بایست در انکار انکار ۴۴

وامكنه وانمكن وكلها به ورمناه على الفروع والذلة فلهذا امرنا التسمية فبموز
 ان يكون امرا من امكين في الالة الفقه اسكننا كل لا يلزم منه ان يكون الفقير
 اسوة من امكين وعرفنا اننا انما صاعدا عليه والى سال من امكنه بمنز
 الذل والفقر واستخاف من الفقر الذي هو الاجتناب الى الخلق كما في هذه بن معروف
 الفقير سواد الوجه والاربع وهو الفقير الى غيره اما الفقير الى الله سبحانه فقه
 فيه روح عظيم ومنه ما رواه الكلب عن عيسى بن ابي الحكم عن الحسن بن عبيد الله عليه
 السلام ان كان يوم الجمعة قام عن من الناس حتى نزلوا باب الجنة فيضربون بها فيفقر
 من انهم فيقولون نحن الفقراء الفقير لم اقبلنا بفقير كون ما اعطيتنا شيئا
 فما سبرنا عليه فيقول له وادع قد فوالا دخلوا الجنة ووجه مولانا الفقير ومن
 تبه حسنة ان لا يغير وصيته من من امكنه كورثان واختلف كلمات اهل السنة
 الفيا في فقير امكين والفقير قد اجتمع بر رجل فقير من امكنه وقد ايسر امكنه
 الفقير الذي له بلغة في العيش قد اراهم في عبد الملك بن مريال وليكوا اليه
 سقاة اما الفقير الذي كانت تطلوته وقد اعيى فلم يترك له سبه قد
 وامكين الذي لا يشر له وقد لا يصح امكين حسن حاله الفقير وقد يولس
 الفقير حسن حاله امكين قد وقعت للاعمال افقر انت قد لا والله بل
 امكين وقد اراهم في الفقير الذي لا يشر له وامكين مثله انهم كلهم اجتمع
 على ما نقل عنه ومجل الكلام ان للمكين اطلاقا كثيرة فقه ليلق ويراد به الفاضل
 امته للكل في اكثر الادعية اما ثرة وقد يطلق ويراد به المحتاج ووجه يراد
 الفقير وقد يطلق ويراد به الضيف وقد يطلق ويراد به من ليس له بلغة في العيش
 وقد يراد به من له بلغة في العيش ولا ينفق ولعمري عليه الزمان وقد
 يراد به من لا يشر له ومن لا يشر له لئلا يشر له واما في الزكاة هو هذا

في الفقير الذي له بلغة في العيش
 في الفقير الذي لا يشر له

امكين

امكين الفقير عليه السلام بهذه التقية والفقير مشترك للمكين في الزمانه الا ان
 في الالة المذكورة هو المحتاج الذي لا يلزم من الفقر من الفقر الفقير المحرم له ذلك
 وهو ما يلزم بالالة التي بينه وبينها من الفقر من ان الفقير هو الذي لا يلزم
 الناس الخافا ولذا ان لا من ان اذا ذكر احد بها فاصلة وقد فيه الا في انما يتبع
 الى التميز اذا اجتمع فقير في الزكاة اعلم ان جماعة من الاصحاب منهم الشيخ وابنه
 ادريس والمصنف صرحوا بان الفقير امكين من ذكر احد بها فاصلة وقد فيه الا في
 والمشهد الثاني في فقره الخلف وقت الشهيد في البيان بعد ان نقل عن الشيخ والاديب
 والفاضل انهم قالوا لا يراد كل من الفقر الا في ان ارادوا ان حقيقة فقير منع
 ولو انفقوا على انما اذا اجتمعا كما في الالة يتبع الى فضل تميز بينهما ثم قد
 حسب الزكاة والوجه انه لم يثبت الاجماع على الحكم المذكور كما هو الظاهر وكان للقال
 فيه مجال انهم اقول الظاهر هو ووجهه انما لا يصلح على قوله على الحكم المذكور الظاهر
 ان امرا منه حكم الشهيد الدليل في بيان من انهم لو انفقوا على انما اذا اجتمعا
 ان لا حكم الشهيد في فقر الخلف فما اذا ذكر احد بها فاصلة وقد فيه الا في
 واتممت على انما هو الاجتناب ومن حيث هو ووجه عدم الفناء في امكين المذكور
 في الكفارات بل هو الفقير الفيا لان الكفارة صدقة وقد اراهم في الصدقات
 انما للفقر الزين احصوا في سبيل الله الالة ولان المصوم ما فرق بين امكين
 والفقير في الكفارة انما فرق بينهما في الزكاة فالاصل هو الاطلاق والفقير
 خلاف الواحد ويثبت التقييد في الزكاة لا يثبت ثبوته في الكفارة وللتفكر
 بالاجماع لان اصحاب الجوامع ان من ذكر احد بها فاصلة يرفع فيه الا في وفي الكفارة
 ذكر امكين فاصلة فيه فلهذا الفقير اتفقوا على ان لا يجوز اطلاق الصدقة على امكين
 انما لف او استخفف منهم مع فقه ان هو انفق او لا يجوز ولا يشره في عدم جواز

الحسين

[illegible]

۱۰۰

و به کمدی راه الذمه
ایقینیه ۲

زنت

فمن قهر بوجوب ثوبين ان اراد كسوة النساء وثوب واحد ان اراد كسوة
الرجال ومنهم من قهر بوجوب ثوبين للرجال مطلقا وثوب واحد للمسلمين مطلقا والاول
منهيب الشيخ الفقيه وسلكوا فيه من جهة ما في ادريس وظهر الصديق ومن
ذهب اليه ابنه ابي عبد الله وهو غلاف مشهور والرابع هو من ذهب شيخ فراتية واحد اطلق
واينج ابراهيم قهر الشيخ فراتية من اراد كسوتهم فليست له اعادة منهم ثوبين بل ابراهيم
جسده قال لم يقدر عليهما بازالا بقصر على ثوب واحد وعن ابن ابي عمير الكسوة
على الموسر ثوبان وعلى المسكر ثوب واحد ومرجع القولين واحد وهو وجوب ثوبين
مع القدرة وثوب واحد مع العجز فيقول الاول ما رواه الشيخ فراتية من عن ابن
مسيكان عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الجبن بغير علة ما كفى لكل مسكين
مئة من حنطة او مد من دقيق وحنفة او كسوتهم لكل مسكين ثوبان او عن ربيعة وهو
في ذلك بالي راتى الله انه صنع قال لم يقدر على واحد من الثلثة فالصيام فليصام ثلثة ايام
وما رواه عن عاصم بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الجبن قال
عن ربيعة او كسوة او كسوة ثوبان او اطعم عشرة مسكين من ذلك صد اجرة
فان لم يجد فصيام ثلثة ايام متواليات او اطعم عشرة مسكين مئة وما رواه عن ابي
جميلة عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الجبن عن ربيعة او اطعم عشرة مسكين من
اوسط ما يطعمون اليكم او كسوتهم واوسط الفل والزيت وارفعه الفخز والقمح واحد فمئة
مئة من حنطة لكل مسكين والكسوة ثوبان فمن لم يجد فليصام بغير علة
فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ووجه القول الثاني ما رواه الكشي والشيخ عن محمد بن قيس عن
قاسم بن ابي جعفر عليه السلام في كفارة الجبن ما رواه ابي عبد الله عليه السلام
ثلاثة ايامكم فاعلموا بها وكفى بالرسول لله صلا بغير علة ما كفى فاطم عشرة مسكين
لكل مسكين مئة فلما فمن وجه الكسوة قد ثوب بل ابراهيم عورته وما رواه عن محمد بن عثمان

قال ابن جعفر عمن وجب عليه الكسوة فكفارة البين قد ثوب بوارر عورته وما رآه
 الشيخ عمن الحسن بن محبوب عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 اهلك نفقتا ثوبان به عيالكم من اوسط ذلك نفقتا اهل والزيت والتمر والخبز لثبتم
 مرة واحدة قلت كسوتهم ثوب واحد واستدلوا بحدوده واعتدوا بالابن بواره
 لكل مكين ثوب واحد علالا صالة البراة الشاغرة من امر من وجوب ثوبان عيالكم من
 الصبي استند على ثوبين وتكون علة ابنه الجند حل الاجار المنقصة على ثوبين على اهل
 لان عورتهن لا توارر في الصلوات الا ثوبين قميص ومقنعة وحل الاجار المنقصة لثوب واحد
 على الرجل لان عورتهن توارر بثوب واحد وما في القول الرابع هو حل الاجار الاول
 على القدرة وحل الاجار الاخر على الخبز ومنها وجه آخر للبح وهو حل الاجار الثاني على
 الوجوب وحل الاجار الاول على التجارب ولا يفرق بينهما ولا يفرق بينهما مع انه خلاف
 المشهور لان المشهور عدم الفرق بين الرجل والمرأة في الكسوة كما صح به العلامة وغيره
 وبناء الحكم على الاجار الاول في غاية الضعف لانه يلزم منه طرد الاجار الصحيح من
 غير دليل بخلاف اصل الاجار الثاني فانه لا يلزم منه طرد الاول لا يمكن الجمع بينهما لو لم يكن
 بالاختيار والاضطرار او بالوجوب والندب وكلما حصل قريب والاحوط ما ذهب
 اليه الشيخ واذا عرفت هذا فاعلم انه قد اختلفت في الكسوة بين الرجل والمرأة في جهات
 كلام علمائنا عدم الفصل بين الرجل والمرأة وبين الكسوة فقد اوجب للمرأة درع وفار
 وقميص في السواد واقل الكسوة ثوب واحد ورواه ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 قال للرجل مندبل او قميص او سرلاب او ميزر وكذلك للمرأة مقنعة او قميص او
 سراب او ميزر وقميص او سرلاب او ميزر ولا يجوز ثوب واحد للرجل ولا للمرأة غير يجوز
 لها الصلوة فيه من ثوبين قميص ومقنعة وهو الذي رواه الجماعة مع الاختيار فان لم
 يجد ثوب واحد على ما ذكرناه انتهر والظاهر في الثوبين لاصل اثنان من الثياب التي يلبسها

الرجل والمرأة قميص ومقنعة وغيرهما من الثياب عورتها في الصلوة وان كان الكسوة ثوبا
 واحدا فهو بالخير ما ذكره ولوجه لعدم جواز السر او بد غير لانها ما بوارر عورته فتزجر
 المختلف الا صاحب فريز جواز اللك وبالثوبين المستند انما يثبت منافقة ثوب واحد في غير
 ان الكسوة ازرا وزاد من الثياب الجديدة فان لم يجد جاز الثوب اذا لم يثبت منافقة
 وعنه الشيخ ان المستند ان يكون جديرا فان لم يجد فببلاقة ثوبين منافقة او موطأ فان لم
 يثبت واعلم ان سبب عدم جزمه لان منافقته لم يثبت وتوجه ابن ابي عمير وهو الرابع
 انظر الى اصله ولو اخرج البين وما في معناه امور الاول لا يجب الكفارة في كل حين
 فان حلف على ترك فعل راجع او غش فدا من حرم فحلف لا يلزم الكفارة انما الكفارة اذا
 حلف على ان لا يفعل راجع لم يفعل او ترك فعل مروج فلم يترك بطل علة اجازة منه ما
 رواه الشيخ في التهذيب عن زرارة عن ابن جعفر عليه السلام في كل حين حلف عليها ان
 لا يفعلها حاله فيه منقصة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف على
 والله لا ازيد ولا اترك انما والله لا اخون واشباهه او لا اعصر ثم فعل فعله الكفارة
 ومنها ما رواه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام
 يقول ليس كل من فيها كفارة اما ما كان فيها ما اوجب الله عز وجل عليه ان لا يفعل فحلف
 ان لا يفعل فليس عليه فيها الكفارة واما ما لم يكن ما اوجب الله عليه ان لا يفعل فحلف
 ان لا يفعل فان عليه فيها الكفارة ولا منافاة بين الخبرين لان عموم الاجرة مخصص بالذات
 وبطلان عن نفسه البقاء ما رواه الشيخ عن محمد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 كفة فامر غلامه بلبس ثوبين لفه الى عذرة فقال ابو جعفر عليه السلام والله لا يضر ثوبان غلام قد
 فلم اره ضرر به فحلف له جعلت فداك انك حلفت لمضرتي غلامك فلم اره ضرر به
 فحلف ليس له يقول فان لغوا اقرب للفقراء ومنها ما رواه عن داود بن فرقة عن حماد

في كل حين حلف عليها ان لا يفعلها حاله فيه منقصة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف على
 والله لا ازيد ولا اترك انما والله لا اخون واشباهه او لا اعصر ثم فعل فعله الكفارة
 ومنها ما رواه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام
 يقول ليس كل من فيها كفارة اما ما كان فيها ما اوجب الله عز وجل عليه ان لا يفعل فحلف
 ان لا يفعل فليس عليه فيها الكفارة واما ما لم يكن ما اوجب الله عليه ان لا يفعل فحلف
 ان لا يفعل فان عليه فيها الكفارة ولا منافاة بين الخبرين لان عموم الاجرة مخصص بالذات
 وبطلان عن نفسه البقاء ما رواه الشيخ عن محمد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير

كوجه الله فقهر نعم ان الله تعالى يقول فكن من خسر عا دكا لو جود القدر فما كان من مالكم
 اية له سنة شهر فمؤيد من الراج من قرائن عافاة الله من كذا افلته على ان القدر
 بجميع ما املك يجوز له الصدقة بالتدريج ويجوز له الاكل واللباس من ماله وكلما يتصدق يكتب
 حتر يتصدق ببقية ماله فان مات وبقري من ماله بوضر يتصدق بالبقية من ماله عليه
 ما رواه الشيخ عن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام جمعة اذ دخل عليه رجل
 من موالي ابي جعفر عليه السلام فجلس عليه فجلس وكنى ثم قال له جئت فداك اذ كنت اعطيت
 الله عهدا ان عافاة الله من شئ كنت اعافاه في نفس ان الصدق بجميع ما املك وان الله
 عافاة منه وقد حلت عيالي من منزلي الى قبته فخراب الانهار وقد حلت كل اذكر
 فانا بائع دار وجميع ما املك والصدق به فقوله ابو عبد الله عليه السلام اطلق وقوم منزلك
 وجميع من املك وما املك ببقية عادلة واعرف ذلك ثم اعذر الى صحيفة بقاء فكتب
 فيها جلته ما قومه ثم اطلق الا اوثق الناس فتركوا وادفع اليه الصحيفة واوصيه وقوله
 ان حدث بك حدث الموت ان يبيع منزلك وجميع ما املك فينتصدق به عندك في ربح
 الى منزلك وقيم فمالك على ما كنت فيه فكل انت وعبالك مثل ما كنت تاكل ثم انظر
 كل شئ لله قدق به فيما يتصدق من صدقة او صلة قرابة وفروجه البر فاكنت فيك كله
 واخصيه فاذا كان راس السنة فاطلق الى امر حلال الذر او صيت اليه فمره ان
 يخرج الصحيفة ثم اكتب جلته ما لقدت به واخرجت من صلة قرابة او تبر في تلك السنة
 ثم اخذ مثل ذلك في كل سنة حتر تقدر الله بجميع ما نذرت به ويقر لك منزلك
 ما كالتى والله قد فعل الرجل فخرجت عن بابن رسول الله جليلة الله قد كرس
 اخلف الاصاب فخرج عن عيسى بن شهر بن ميثاقين بل كعب عليه السلام في شهر من شهر
 عشر يوما او كعب عليه السلام بالطين والاول فمنا رافقه وامر له وبن ادريس وصيه في الطلاق
 امدرك وفضل من ماله في الصدقة وجميع من ماله في الصدقة والاول فمنا رافقه وامر له وبن ادريس وصيه في الطلاق

عن رقية والظاهر
 او هو من شهر من شهر

ابن جعفر

ابن جعفر والصدق في الصدقة والسيد في المراك وانما هذا في الصدقة وجميع من ماله في الصدقة
 والثالث فمنا رافقه الاول في الدروس والسيد في المراك وانما هذا في الصدقة وجميع من ماله في الصدقة
 وعنه العلامة في شهر من شهر من اليوم ثمانية عشر يوما وان لم يقدر لصدق ما وجد او صام
 ما استطاع فان لم يتمكن استغفر الله ولا شئ عليه ونسب الى علامنا وعنه الشيخ فان لم يتمكن من
 الاضاف الثلثة لصدق ما يتمكن منه فان لم يتمكن من الصدقة صام ثمانية عشر يوما فان
 لم يقدر صام ما يتمكن منه فان لم يتمكن ففرد ذلك اليوم واستغفر الله في الاول ما رواه الشيخ
 عن ابي بصير وساعة بن مهران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمن عليه صام
 شهر من متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على الصوم ولم يقدر على الصدقة ففليصوم ثمانية
 عشر يوما عن كل عشرة ما يمكن ثلثة ايام فمنا رافقه المراك ومقتضاها الانتفاء الى صوم
 اثمانية عشر يوما عن كل عشرة ما يمكن ثلثة ايام فمنا رافقه المراك ومقتضاها الانتفاء الى صوم
 مرار وهو مجهول وعنه ابي بصير في المراك وقد ذكره العلامة في الصلاة ولم يورد في رواية
 ولا قد قال في السبع المعلق بها النهر وما رواه ايضا عن ابي بصير في النهر عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال الله عز وجل ان كان عبد صام شهر من متتابعين الى اوافاه الله بن قرة
 في الصدقة ليه ثمانية اربابين وثمان اربابا ان كتبته لفراسه ولو لا ذلك
 ليقين اجمع بين الاخبار بالتحسين كما قال الشاهد وحجة الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اطلق شهر رمضان متفرا يوما
 واحدا من غير عذر قال يئنق نسمة او يصوم شهر من متتابعين او يلطم سنين مسكينا
 فان لم يقدر لصدق بالطين وما رواه في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن محمد بن ابي عمير
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اطلق شهر رمضان
 فلم يجد ما يتصدق به على سنين مسكينا ففرد صدق لصدق بالطين ورواه الكليني

ابن جعفر

عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا ابيهم ومسنده الثالث اجمع بين الادلة بالتخيير
 العلم في المختلف وللاقرب عند التخيير لانا انما وردنا ما ليس اجمع مراد والاصل
 عدم الترتيب فوجب القول بالتخيير واجيب لعدم كفاية سند الادلة حتى يكون
 التخيير في العلم ميبس على الصحيح وانهما طريقان اخوان للجمع وهو التصديق بالملك بعد
 العجز عن الجمع من صوم ثمانية عشر يوما كما قلناه سابقا في العلم من التخيير والتمسك
 بالتصديق بالملك فان علم من التصديق صام ثمانية عشر يوما كما سبق به اتفاقنا في التخيير
 والتمسك هو القول بان ثمانية عشر يوما لا يصح بين عليهما وطريق اجمع بين الادلة ما ذهب
 اليه الشيخ ولو تجوز عن التصديق فمع صوم ثمانية عشر يوما استغفر الله والاستغفار
 في كفارة كفارة فتر في اركان الحكم اعترافا بالتخيير مع العجز عن الصوم الى الاستغفار
 مقطوع به في كلام الاصحاب بل ظاهرهم انه موضع وفاق وفي العبارة ان مع ولو تفرق
 مع العجز عن الصوم والتصديق لكان صحيحا واما بالظهر من كلام العلم من التخيير بعد العجز
 عن صوم ثمانية عشر يوما والتصديق باوجه الصوم باستطاع وهو يدل على التخيير بين
 التصديق بالملك وبين الصوم باستطاع بعد العجز عن الاول فان لم يتجزأ في التصديق صام
 بما استطاع ولو يوما واحدا فيستغفر فضع بعد العجز عن صوم ثمانية عشر يوما بصوم ما استطاع
 لا الى الاستغفار وكذا ان ظهر من كلام السيد انه تفرج حيث لا عجز عن التخيير صام ثمانية
 عشر يوما متتابعات فان لم يقدر تصديق باوجه وصام ما استطاع واستغفر في جميع
 طائفة التخيير والارادة في كل وقت حيث قال ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله فقولها اصلا
 في طائفة انه ان عجز عن صوم ثمانية عشر يوما عجز عن هذه ايضا بالمرة استغفر الله وما ظهرنا
 على مسنده هذا الحكم اعترافا بالعجز عن صوم ثمانية عشر يوما باستطاع وانه اذا
 عجز عن التصديق استغفر الله صوم ثمانية عشر يوما فان لم يستطع في ثمانية عشر يوما
 الاستغفار لالا الى الصوم بالملك لعدم استفادة هذا الحكم من الاخبار المعروفة بين اصحابنا

على ان لا يتجزأ
 ترجيح ما

فان لم يتجزأ في قوله

والاستغفار في التخيير بين الصوم والتخيير
 ومنه ان العجز عن الصوم

ولعله ورد به خبر ما ظهر من نسخة ويدر على وجوب استغفار وكونه كفارة بعد العجز
 الكل روايات منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من عجز
 عن الكفارة الترتيب عليه من صوم او عتق او صدقة فربما بين اوله ما وجدنا
 غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة ما قلنا بين الظاهر والتخيير
 هذه الرواية تنافي اخبار التصديق بالملك وصوم ثمانية عشر يوما اذا عجز عن التخيير لانه اذا
 عجز عن الكفارة الترتيب عليه من صوم او عتق او صدقة فالاستغفار له كفارة وما ذكره السيد
 انه كورين عند العجز بل لا يجوز عجز عن الكفارة فلو كانت كفارة الاستغفار فبذلك
 بعد العجز عن التصديق الى الاستغفار لا تغزل لامتناعها منها لان التصديق بالملك وصوم ثمانية
 عشر يوما في قوله من صوم او صدقة بناء على ان الصوم والصدقة اعم من ان يكون الصيام او لا
 وهذه الرواية وان كان فيها ضعف من حيث السند ولكن ضعفها من جهة التخيير بعد الاستغفار
 زراة بن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 عن ذلك انه عليه السلام عز وجل ولا يورد ومنها ما رواه عن داود بن فرقة عن ابي
 عبد الله عليه السلام في كفارة الطلث انه لصدقة اذا كان اوله بربنا وروى في وسط لفظ دينار
 ورواه ربع دينار قلت فان لم يكن عنده ما يكفونه فليس صدقة على مسكين واحد ولا لا
 ولا يورد فان الاستغفار توبته وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة وتكليفه
 قول من قال بالصوم الكفارة عند العجز عن صوم ثمانية عشر يوما قوله عليه السلام لكل من لم يجد السبيل الى
 شيء من الكفارة وهو لا تترك لانه لم يثبت كون الصوم الكفارة من الكفارة واعلم انه لا يلزم
 القول على الإطلاق بان من كان عليه شهادان متتابعان فوجب عن ان تصد ثلث الصوم ثمانية عشر
 يوما او تصدق بالبطون كما قلنا بعض الاعلام لان التخيير مبين اذا عجز فيه عن الكفارة
 التخيير فنفذ وجوبه الى كفارة التخيير كما حققناه من قبل في الصحة فبذلك صالح عن الاستغفار

كفارة التخيير

ورجع الى اليوم الدخار والاول احوط وفرقته على ابنه الجنيته عليه
واذا وجبت الكفارة فها ودرج وجبت عليه الكفارة في اليوم الواحد الى ذلك فقد
مراراً لم يزد من غير تلك الكفارة الواحدة فان اغوها وعاودا وعاود في ذلك
اليوم لم يزد من غير كفاية وبكل يوم كفارة وقد ابلغ عقيدته في البواكن زكيا بمن
بغير حجة كذا في شهر رمضان عام ١٠٠٠ ان الرصد اذا جامع في شهر رمضان عام ١٠٠٠
ففيه القضا والكفارة فان عاود الى ابي مائة في يومه ذلك مرة او في غيره في
كل مرة كفارة ولم يغتفر في ذلك بشرط ان لا يتركها في وقتها ومضت في ذلك
بعد ما تكررت في شهر رمضان والا قرب عنده ان ان تغيب عن شهر رمضان في الكفارة
سواء اتمه الزمان او لا كفر عن الاول او لا وان اتمه جنس المصطفى في يوم واحد
فان كفر عن الاول فعدت الكفارة والا فلا ينه وقتها في الاكل والشرب
مختلفان وتبعه وان تبعه والازداد وتقل ما فائدة في كون الاكل والشرب مختلفين
محمداً في سنة ابا جعفر عليه السلام يقول ما بلغه الصيام اذا اجتمع في شهر رمضان
وانما في الاكل والشرب في هذا وكذا في غيره من اعيان ما ورد في رواية اخرى اذا اجتمع ثلاث
خضر الطعم والشرب وانما في الاكل والشرب في هذا وفي رواية اخرى في شهر رمضان
شرباً واحداً وتعد الاكل والشرب تبعه والازداد خلاف عرف العام لان من شرب
قد حاق ما دفعة عرفته لا يقرب منه شرب الماء مكرراً وان كان شرب الجميع موقوف
على تعدد الازداد واجتمع الاولون بان الاصل اخذ في سبب اخذ في سبب الاولين
فيه نفس على التفاضل وبان الاصل عدم التفاضل واجيب عن الاول ان التفاضل في
الصوم وهو غير صادق الا على الاول خاصة وعن الثاني بمنع الاصل وربما يجاب عن
الاول بان العمل الشرعي في غير هذه الحركات لا على حقيقة فيجوز اجتماعها على سبب واحد

كاف

كما في غير هذا الغل والنظير والوضوء فانه اذا اجتمع سبب منعه للوضوء كالبلل
والريح واليوم يجز منها وضوء واحد واجتمع اعماله في وقتها في الكفارة
مع تغيب جنس المصطفى وعما تكررت مع تحمل التكفير وان كان المصطفى جنس وان كان
الكفارة مترتبة على كل واحد من المصطفات فيع الاجتماع لا بسقط الحكم ولا يلزم خروجها
عن مقتضاها حال انها لها في غير ذلك تكون ملك اما في هذا خلف قد ويؤيده
ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام في رجل افطر يوماً في شهر رمضان
منه اثم عليه فمئة عشرة صاعاً وعن عبد الرحمن بن ابي جعفر في رجل افطر يوماً في شهر رمضان
في الرجل يبيت باليوم في شهر رمضان حتى يمتنع عليه من الكفارة مثلاً في الذكر
بجامع ثم قد اذا عرفت هذا فنقول لو افطر ان باكل او شرب او جامع وجبت
عليه الكفارة باليوم الاول ولو عاد فبعت باليوم حتى امتنع وجبت عليه الكفارة للحد
انما في فانه زال على المطلق في هذا المصطفى ولانه بعد الاطعام يجب عليه الاكل في يومه عليه
فقد افطر يوماً وكان عليه من العقوبة بالهتك بما كان عليه او لا لا شرا كها في قوله
الامر بالامسك ولان ايجار الكفارة معلق على اجماع مطلقاً وهو صادق في هذا وعن
الافطار هذه في المتقدم وما بينه واحدة فيها فيثبت الحكم معلق على مطلق اما بينه
هذا حجة على الدعوى الاولى ثم شرع في بيان الدعوى الثانية بقوله واما مع انما اجنب
فان كفر عن الاول فعدت الكفارة ايضا لان الثاني جامع وقع في زمان يجب الاكل
عنه فيترتب عليه وجوب الكفارة لانه معلق على اجماع مطلقاً وانما في ما ورد في الاول في
الامية واذا كان موجبا للكفارة فاما ان يكون الكفارة الواجبة هي التي وجبت
اولاً فيلزم تخصيصها وهو محذور وان كانت غير ثابتة المطلوب قدت وبوجه ما رواه
عن الرضا عليه السلام ان الكفارة تكرر سببها في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

الكفارة وعدمه لأننا نقول المطلق لا نعوم له واللام يفرق بينه وبين العام وأما
 إذا لم يكفر عن الأول فقلنا الحكم معلق على الافتراض وهو انما هو من التعمد والاحتياط
 برادة الزمة وقول الشيخ انه قياس لا نقول به ليس بجيد لان الرواية قد ولت
 على كثره بذكر الوقوع انهم وجوب اجماع اما عن قوله ان الكفارة تنزل على كل واحد
 من العظرات فتح الاجتماع لا يسقط الحكم والا لزم خروج ما يتبعه عن مقتضاها
 الى غير ذلك فبالعارضة بالضرورة والحد وغيرهما من التزنية اذ فيه قال ابو
 البرق وانهم كل واحد منها موجب للوضوء فوجب ان لا يسقط الحكم مع الاجتماع واللام
 لزم فخرج ما يتبعه عن مقتضاها هذا ايضا مما لا يفرق مع انه لا يجب مع اجتماع الاسباب
 المختلفة للضرورة واحده بالاتفاق ثم نقول هذا الكلام انما يتم اذا ثبت ان الحكم معلق
 بنفس ما يتبعه من حيث هو ولم يثبت له لاحتمال كونه كل واحد من العظرات موجبا للكفارة يكون
 مشروطا بانه لا انفراذ يمكن الحكم بنفس ما يتبعه ولكن ربما يمنع من ظهور ما اقتضته من وقوع
 فلا يلزم التعمد ووجه قوله بعد الروايتين فنقول لو افطر ان لا اخوه بان نقول
 كما ان الاكل والشرب واجبا فلهذا من العظرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عشت باله
 حراما من ثم لم يجرى له هذا الاضطرار فوجب ان يلزم الكفارة ان يحكم الله به
 لانه دال على اطلاق هذا الضمير لا في نفسه بل في زمان مع انما الجنس وهو
 صلات ما اوعاه من تعدد الكفارة مع تباين الجنس لا مع التماثل وعنه قوله ولانه
 بعد الافتراض يجب عليه ان يترك ما يتبعه من الكفارة لانه ما ثبت من الشرع ان كل شيء
 مستقل في ايجاب الكفارة مع ان الوليد الذي ذكره يجوز في خلافه المطلوب ايضا اذا
 كان جنس العظرة متماثا وعنه قوله ولان ايجاب الكفارة معلق على اجماع مطلقا ان يمنع
 لتعلقها على اجماع مطلق بل انما يجب بالجماع التزمه كصاحب العظرة واجواب عنه لانه على المطلوب

انما هو من التعمد والاحتياط
 انما هو من التعمد والاحتياط

انما هو

اما عن قوله واما مع انما هو من التعمد والاحتياط فلهذا من العظرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عشت باله
 يجب الامتناع عنه فيزني وجوب الكفارة الى قوله وان كانت غير مثبتة المطلوب فبانه
 قد عرفت بانها انما هي من الاول من الابدال منوع فلهذا من التعمد والاحتياط
 من التعمد والاحتياط فلهذا من العظرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عشت باله
 بينها لان المفروض وجوب الكفارة بمطلق اجماع فلما يجب الكفارة بالجماع الاول
 يجب بالجماع المتبني ايضا ولا يشترط حلول شرطه واسبب تبعه واسبب التفتي
 وان كان السبب الواحد مكررا فيذكر الكفارة بذكر اجماع سواء كفو عن الاول او لم يفر
 لان اجماع على وجوب الكفارة لا لا يتبينها ووقوع فعلها فتمت برقانه سر مسئلة وانما
 بقول الرضا عليه السلام ليس تأييدا لهذا التفسير لانه ما علم ان العمل فلهذا من التعمد والاحتياط
 بذكر الوطر من هذه العمل التزمه وانما هو من التعمد والاحتياط فلهذا من العظرات
 عليه السلام انما هو من التعمد والاحتياط فلهذا من العظرات كذلك الامتناع مع حصوله فلو عشت باله
 مع انه مخالف للاصل وحاصل ما لا يفرق قوله لا يفرق من اجماع مع ان يقع عقبة
 اذ ارا الكفارة وعدمه الى قوله وبين العام اقوال نقول المطلق لا نعوم له في غير اجماع
 الفرق بين المطلق والعام لاقوالهم الاول مادل على ما في قوله من جنسه وانما في مادل على كل
 فرد وموجبها فكثر الاحكام الشرعية واحدة لانه اذا ورد التعمد على ما في قوله من جنسه
 الاطلاق يجب الاجتناب عنه كذا في من جنسه لان الفردان في حصة فلهذا من التعمد والاحتياط
 لم يعم هذا الشايع بلية وجب الاجتناب عنه اجماعا لعمدة اليقينيه ولانه ان اجتناب
 فرد من فرد مع ان ورا لا حصر في اجماع يلزم الرجوع بلام في فاذن وجب الاجتناب
 كل فرد فرد وهو من التعمد بلية ثم نقول ان المفرد المعروف بلام الجنس وان كان لا يعمد
 على حقه بغيره الصنيع الموضوع للتعوم لانه كثيرا ما يستعمل في عموم الاحكام الشرعية فيتم
 اقوال كقوله في واحل الله البيع وحرم الربوا وقوله عليه السلام انما هو من التعمد والاحتياط

انما هو من التعمد والاحتياط
 انما هو من التعمد والاحتياط

وامت لها لان غالب حكم الشك على كل من لم يتبين بها وتخرج فردا من افراد الربا وعدم
فربعض اما ذلك اللفظ هو المسمى باللام الواقع في خبر لغيره فهو سوا موقع عقبة ادراك الكفاية
اولا ولا بد من تقييده بما ذكره في اللفظ ليعرف كفايته في قوله واما اذا لم يفرغ
الاول فلان الحكم مطلق على اللفظ وهو اعم من ان يمتد والاصح اذ الزمة انما تكون
قوله فلان الحكم مطلق على اللفظ لا على الواقع لان ايجاب الكفاية متعلق على
اجماع مطلق وهو صادق على ما هو صدق في مقتضى من يدرك اللفظ لا يتم اتقريب
قوله وهو اعم من ان يمتد ومنه في قوله المطلق لا عموم له لما واده اللفظ رواج
فرا لا يطلق وما يشتهل به عن تكرار الكفاية مع تكرر ما يفرج بار مع عدم تعلقه كما لا يفر
عنه انه بر وقته عرفت ان السبب للكفاية هو اللفظ الاول الذي يفرج به عموم لا مطلق
اللفظ رواج في هذا الموضع قوله وهو اعم من ان يمتد ومنه في قوله ففرجه استل
منها في هذا واجمع في قوله لا يمتد مطلقا بان مقتضى لوجوب الكفاية تكرر اللفظ
من غير تكرار في خبره انما يشان وصحبه عبد الرحمن بن ابي عبد الله فان الكفاية
فيها معاقبة باللفظ وهو لا يفرج اللفظ بالغير به عموم فلا يثبت فيما عداه
كما بمقتضى الاصل السليم من المعارض واعتراض عليه بصحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله لان الكفاية
فيها معلقة بالامتناء فلا حصل الامتناء وجب عليه الكفاية وايجاب عنه حسب امارك
بقوله ولا يفر ذلك يفتق الحكم على الامتناء وواجب في صحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله لان ذلك انما
ورود بصحة الفقه مثبت وهو لا يفر في عموم مع ان امتناده في هذا المقام من ذلك
تعلق السؤال بالامتناء وواجب الذي يفر في اللفظ والغير به عموم لا يفرج كما هو واضح
اقول ما ذكره من انما در صحيح ونظر عموم في الفقه مثبت على اللفظ ولو بالقرائن غير صحيح
والقرينة هنا على المطلق اجماع والامتناء ما رواه ابيه عن الرضا عليه السلام ان الكفاية تكرر
بكر اللفظ وما تكرر في مختلف عن ذرايا ابن جبر عنهم عليهم السلام ان الرجل اذا جامع فترشه

رمضان عامه فغلبه الفقه واللفظة فان عودا الى ابي منته في يومه ذلك مرة اخرى
فغلبه في كل مرة كفاية ونه ان خبر ان وان كان صحتها غير معلوم ولكن مع ذلك في خبر ان
عن كونها قوية لا يصحح عبد الرحمن بن ابي عبد الله وعنه هذا في الخبر من مقتضى الاخبار وقص
انتبه والذكرة لا ينبغي ان يكون لها مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
والاحوط تكرار الكفاية في الجماع وتقتضي من الحكم به دون تجزئة في مخطرات وفان
للمسألة تفرغ من مسئلة الكفاية في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
صومته في الخبر او اعماد او غيرها وغير ذلك في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
اولا لفظ والظاهر ان هو مشهور بين الناس بل لا يخفى انما هو مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
منه في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
عنه في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
منه في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
موقوف على وجوب الصوم عليه في نفس الامر بل يكونان يكونان وجوبهما باللفظ وانما
عليه امره في ذلك الوقت فلا يفر في عدم وجوب الصوم تام وهو حسن لان
وجوب الكفاية في الاخبار مطلق بخلافه في غير خبره وهو صادق في جميع خبره
ابا عدم وجوب الصوم في نفس الامر فليس مكلف به حتى يفر في الاحكام على مقتضى نفس الامر
انما يفر في خبره ان مقتضى اللفظ لا يفرج لم يوجه ففقد وجوبه لا يكون في الخبر
قطعا في اللفظ وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر وانما هي مستقلة في الخبر
كونه صائبا لزمته الكفاية كما هو مقتضى الاخبار الكثيرة ثم نقول ان الاخبار الواردة في
هذا ايجاب مطلق ومقتضى المطلق وجوب الكفاية سواء صدرت لغير اللفظ مستقلة للصوم
اولم يكره لا يفر وجوب الكفاية موقوف على اقرار الصوم الواجب وقد منعا وجوبه
في نفس الامر لاننا نقول ما جعل الله من الكفاية في الخبر ان نفس الامر لم ان تعلق علما

الاجماع

الاصول في بيان ما
في هذا الكتاب

بل عليه جمعا اما لا فلا بد من ان يكون الكفارة بسبب سقط
لاكتساب بل عليهم فلا بد من ان يكون الكفارة صراحة ثم في السقوط بسبب سقط
بعد الوجوب وبهذا يتبين المطلوب منهم لانهم قالوا بوجوب الوجوب اصلا اذا
سقط بعد الاطلاق وان كان هذه المسئلة ان عدم سقوط الكفارة اذا ارادوا
بفعل سقط يست مرفوع وفاق ولذا صدر جوابه ان كان قوله بسقوط الكفارة حيث
ان الكفارة ان موضع الخلاف في ذلك احكام الضرورة حيث قد قالوا ان لم يسقط
ثم نقول كلام صاحب الجواب في قوله وذكر بعض المتأخرين ان موضع الخلاف
في قوله بحيث يقصد به سقوط الكفارة فثبت بعدم الخلاف في المسئلة الى ان يفسق من نفسه
لعدم ثبوت التوافق في المسئلة عنده ويخرج الجواب عن قول السبب حيث قد لا يلزم
اسقاط الكفارة عن كل من سقط باختاره والاقسام في الاموات بمحضة بالركوة
بان انهم لا يخرج الركوة كما يجوز بالهبة فيكون المالك لا يجوز ان يخرج الكفارة بفعل سقط
اما لزوم الاقدام في الاموات بهذه الامور في الركوة لانها حقوق الناس فلا يجوز
حقوق الواجبة للناس فلا يضر ان يجوز سقطها حتى الله بفعل سقط وتكون ذلك من رتبة
الله ولقد علم على الجواب حيث جعل لم يخرج ما وقوا فيه وانما يصح من هذا الاعراض
ان يقرب بين الامر من فرق بين الامور في الركوة في الركوة والاداء عليها
بحدوث الركوة فانه سقطها قبل تحقق وجوبها فثبت هذا جوابا عما رفته الا
وبما رفته الثانية سلمت والمسئلة في غاية التكميل ولا اشك في كون الاطلاق
محررا في هذه المسئلة بل في جميع الامور في المسئلة انما الاطلاق في سقوط الكفارة وعدمه
لتنافي الاول كذا كان صدور السقوط من قبل الله او من قبل نفسه ولو ثبت السقوط
وغيره في هذه المسئلة في المتوفقين والاحوط وجوب الكفارة مطلقا مسئلة
قد صدرت في الارشاد ويعذر المتأخرين للاطلاق فان عذرهم ان قد اقول انهم قد

كما جاز في هذه المسئلة
لنظم الاقرار في هذا الكلام
مرفوع الاقدام في الركوة
متوبة بطريق اولي حسن فيه

في شهر رمضان

في شهر رمضان لا يجوز ان يكون عال او جاهل او جاهل انما يكون افطاره استملا لا
غير استملا وانما سقط في غير استملا انما يقع في كل مرة الى الامام او لا في كل مرة في كل
في هذه المسئلة مستند على الاجماع ولا ريب ان اجابا لا يعذر واما المستند للاطلاق
فاما ان يستند لافطار شهر رمضان فهو منقطع وجب فانه في اول مرة يدرك
عليه ما رواه الشيخ والصدوق عن بر بن عبيد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل سأل
عنه في شهر رمضان ثلثة ايام فبطل كل واحد من الايام في شهر رمضان
انما قال في ان في الامام ان يقدر وان قد نعت في الامام ان يهلكه ضربا
واما ان يستند للاطلاق على بعض الاطلاق في ان كان سقط ما اختلف فيه بين العلماء لا يلزم
الارادة او من ذلك وان كان ما اجمعت عليه الامام لا كل واحد من اجابا على وجه
الاجماع بغير من انما يستند لانه انما ثبت ضرورة من الدين ولو ادعى البتة
المسئلة قبل من لان الله ويدر وبالشهادة وتخرج انما الصلح انه قد من فعل
المسئلة مستملا فهو من ان كان الكل والشرب واجبا وكافر باعد ذلك حكم فيه
بالحكم من الدين او الكفار في هذه المسئلة وهذا ليس بكيفية للاجماع على تحريم المسئلة في
استدلالها بكون قد قال حكمها في هذه المسئلة وانما هو في هذا فان اكثر
ما عده من المسئلة في هذا المسئلة انما في غير مسئلة فكيف حكم بغيره من استدلال
وقول المسئلة من حيث وجد وبكسر الالف عذر عن انما الصلح بان مراده ان من ان
بان هذا المسئلة للهوم كمن ثبت عليه باليد الشكر ان المسئلة او الدار من مسئلة سقط
للهوم ومع ذلك انما عليه مسئلة فقد كره لانه استند ليد ما ثبت عليه كونه محررا في الشهر
فهو قد انكر حكم الله في ان يزدن الله فيصير بذلك كافر وان كان قد انظر
وهو غير مستند فان رفع الامام عليه السلام عذر فان عذر فان عذر فان
فالمشهور بين الصحابة انه يقدر في ان لا يقدر في الرابع مسئلة الاول ما رواه

من غير شهادة مؤمنة

والله ورفق عن ساعة فهو ثلثون ظاهراً فاقب الله عن رجل أخذ في شهر رمضان وقد فطر
ثلث مرات وقد رفع إلى الإمام ثلث مرات قد فطنت في الثالثة وسكتة ان يماروه
الشيخ فسرلاً عنهم عليهم السلام ان اصحاب الكباير يقولون في الرابعة وفي الذخيرة قبل
وفي بعض الاخبار ان صاحب البيرة كان يقرأ بغير لفت في الثالثة بعد تكلل احد وفي بعضها
ان الزاوية لفت في الرابعة وكذا اشار بغير ثم قبل والاخذ باعتبار الدارين احوط لوقتها
وامر الدمار وهو جند ويجمع بين الاخبار بالتحسين بين الثالثة والرابع بان الامام
مخبر في قوله ان اقبل في الثالثة وان في الرابع وتوالم برفع إلى الامام في كل مرة
بل رفع بعد فطر باربع مرات اولها بغير عذر الى ان يتم عدد الرفع اربعة ففطر
وان لم يرفع اصلاً لا يفتل بل يتوب الى الله فيكون التوبة طهارة لذنوبه فغير
التذكرة وانما يفتل في الثالثة او الرابعة عن الصدق لورفع في كل مرة الى الامام وعز
اما لو لم يرفع فان عليه التوبة خاصة وان زاد على الرابع

ان قضا يكون اجماعاً
لغير الامام

در کهنه در عهد حسین کتب قریب به مصلحت خان در خانه محمد سیرخان مردم بخت عابد و نیکو فرزند
اسد



